Justice & society شمرية تصدر عن وزارة العدل

العدد 28 آذار 2018

السنة الثالثة

ര്യിട്ടർമ്മി

WWW.moj..gov.iq

انتصار

حرية الانسان

← العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

خلال افتتاح اعمال الدورة العادية 37 لمجلس حقوق الانسان في جنيف

وزير العدل: الحكومة تعمل على اعادة النازحين الى مناطقهم . . وتحاسب المجرمين وفق القانون العراقي

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، نزف للعالم اجمع بشرى تحرير ارض العراق من انياب داعش وبدء حملة اعمار البلد من الدمار الذي خلفه الارهاب، مؤكدا ان الحكومة باشرت باعادة اكثر من 50% من النازحين الى مناطقهم و العمل جار على اعادة المتبقين، ومحاسبة المجرمين منتهكى حقوق الانسان وفقا لفقرات القانون العراقي. اعلن السيد الوزير عن ذلك في كلمة له، اليوم الاثنين، في جنيف خلال افتتاح اعمال الدورة العادية 37 لمجلس حقوق الأنسان، والتي ترأس د. حيدر الزاملي وزير العدل الوفد العراقي المشارك في اعمال هذه الدورة ممثلا عن

واكد السيد الوزير، ان الحكومة لن تتوانى عن تطبيق القانون بحق كل من تسول له نفسه العبث بالامن الوطني، فلا مجال للافلات من

العقاب ولا يوجد شخص محصن من الخضوع للقانون، وقد استحدثت الحكومة هيئات تحقيقية مختصة لمتابعة تلك الجرائم هذا من جهة، اضافة الى تشكيل لجنة في مكتب السيد رئيس الوزراء للتحقيق في ادعاءات ارتكاب القوات العراقية بمختلف صنوفها والحشد الشعبى انتهاكات لحقوق الانسان رغم الاشبادات الدولية بنظافة تلك الحرب والمهنية العالية التي اتبعتها القوات

وبالرغم من التحديات الامنية الكثيرة فقد قامت الحكومة العراقية باتباع اعلى معايير حقوق الانسيان في مجالات حقوق الفئات الاولى بالرعاية (الاطفال والاشتخاص ذوي الاعاقة والنازحين والمراة)، وتهيئة الظروف القانونية والاجرائية وضمان الحقوق وتوفير الحماية



لسيد وزير العدل د . حيدر الزاملي يعقد عدة لقائات

لعرض الملف العراقي في مجال حقوق الانسان

وزير العدل يصل جنيف لحضور اعمال الدورة 37 لجلس حقوق الانسان الدولي

وصل وزير العدل د. حيدر الزاملي، الى العاصيمة السيويسيرية جنيف لحضور اعمال الدورة (٣٧) لمجلس حقوق الانسان السدولي. وتأتي مشاركة وزير العدل د. حيدر الزاملي فى اعمال السدورة الحالى لمجلس حقوق الانسان الدولى فى جنيف ممثلا عن الحكومة

العراقية لعرض ملف حقوق الانسان امام المجتمع الحولى من اجل ايجاد الحلول اللازمة للازمات الناجمة عن الارهاب وتقديم البدعيم السلازم للحكومة والنازحين والمساهمة في اعتمار المسدن المسدمسرة بعد تحريرها من سيطرة عصابات

على هامش اعمال الدورة الحالية لمجلس حقوق الانسان وخلال تواجده في مبنى الامم المتحدة. السبيد وزيس العدل يعقد

عدة اجتماعات ثنائية مع شخصيات دولية في الامم المتحدة وبعض الوفود المشاركة في اعمال المجلس، يوضىح فيها عمل الحكومة العراقية في مجال حقوق الانسان خاصة في مرحلة



السيدات والسادة الحضور ممثلي الدول الاعضاء والمراقبة والمجتمع المدنى والمؤسسات الوطنية و الصحفيين يشرفني ان اكون معكم اليوم ممثلا عن حكومة جمهورية العراق في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس حقوق الانسان

السيد مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان المحترم

السيد رئيس مجلس حقوق الانسان المحترم

اصحاب المعالى والسعادة المحترمون

د. حيدر الزاملي

يسم الله الرحمن الرحيم

،ويسعدني ان اهنئ رئيس مجلس حقوق الانسان السيد (فويسلاف شووتسه) على انتخابه رئيسا للمجلس لعام2018 متمنيا" له التوفيق والنجاح في تحقيق الاهداف المرجوة من المجلس ،شاكرا" سلفه السفير (يواكين الكسندر مازا) على ماقدمه هو واعضاء مكتبه من جهود ملموسة في عمل المجلس السنة الماضية. لم تكن حقوق الانسان غريبة عن بلادي ولا عن تاريخها

فهي جزء من ممارسات العراقيين عبر الحضارات منذ ايام البابليين والسومريين حتى ظهور الديانة الاسلامية، وأتلو على مسامعكم الكريمة كلمات لرجل حكم الدولة الاسلامية متخذاً من مدينة الكوفة العراقية عاصمة لدولته وهو شخص اتفق كل من تنور بقراءة سيرته العطرة بعدالته واحترامه لحقوق الانسان وكرامته ذلك هو الامام على بن ابي طالب (عليه السلام) اذ يقول ((وأشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف بهم، ولا تكوننَ عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان إما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق)) .

في قريب الايام كانت بشارة النصر مفخرة ، ولنا فيها شرف عظيم ، فقد وقفنا نحن في العراق وبمساندة من الاصدقاء بوجه هجمة لا يمكن للكلمات ان تصف بشاعتها ، لم يشهدها التاريخ الانساني على مدى قرون ، حققنا فيها النصر على عصابات خرجت من اوكار الظلام لتعيث في الارض اذ أحرقت الحرث والنسل وسبت النساء ومنعت الناس من ابسط حقوقها في العيش ودمرت الارث الحضاري والانساني، فوقف العراقيون بكافة اطيافهم متناسين مشاكلهم وأهاتهم ليضعوا نصب اعينهم حماية الانسان وتحريره قبل الارض فخاضوا حربا ضروسا على مدى عامين وأكثر ليقدموا التضحيات تلو التضحيات وفي مناطق واسعة من العراق ليحققوا نصرا نيابة عن العالم أجمع .

تكملة الكلمة صع

خلال اعمال الدورة 37 لمجلس حقوق الانسان

وزير العدل: حقوق الانسان جزء من حضارة بلاد الرافدين الضاربة في التاريخ

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، لم تكن حقوق الانسان غريبة عن بالدى ولا عن تاريخها فهي جزء من ممارسات العراقيين عبر الحضارات منذ ايام البابليين والسومريين حتى ظهور الديانة الاسلامية. ذكر السيد الوزير ذلك في كلمته خلال اعمال الدورة العادية 37 لتحلس حقوق الإنسيان المنعقدة في العاصمة السويسرية حنيف، والتي ترأس د.حيدر الزاملي وزير العدل الوفد رفيع المستوى المشارك في اعمال هذه الدورة ممثلا عن الحكومة العراقية. واضاف بالقول: في قريب الايام كانت بشارة النصر مفخرة، ولنا فيها شرف عظيم، فقد وقفنا نحن في العراق وبمساندة من الاصدقاء



بوجه هجمة لا يمكن للكلمات ان تصف بشاعتها، لم يشهدها التاريخ الانساني على مدى قرون، حققنا فيها النصر على عصابات خرجت من اوكار الظلام لتعيث في الارضى اذ أحرقت الحرث والنسل وسبت النساء ومنعت الناس من ابسط حقوقها في العيش ودمرت الارث الحضاري والانساني. واكد السيد الوزير، وقوف العراقيون بكافة اطبافهم متناسين مشاكلهم وأهاتهم ليضعوا نصب اعينهم حماية الانسان وتحريره قبل الارض فخاضوا حربا ضروساً على مدى عامين وأكثر ليقدموا التضحيات تلو التضحيات وفي مناطق واسعة من العراق ليحققوا نصرا نيابة عن العالم

شباط 2018 في جنيف اعمال الدورة العادية 37 لجلس حقوق الانسان، وتراس الدكتور حيدر الزاملي وزير العدل الوفد رفيع المستوى المشارك في اعمال هذه الدورة ممثلا عن الحكومة

وافتتحت الجلسة بكلمات رسمية لاهم الشخصيات ومنها السيد غوتيرس الامين العام للامم المتحدة والامير زيد رعد الحسين المفوض السامى لحقوق الانسان و رئيس مجلس حقوق الانسان ، ورؤساء بعض الدول ووزراء العدل وحقوق الإنسان والخارجية في الدول

الاعضاء والمراقبة في المجلس. وسوف تتناول هذه الدورة في اعمالها مختلف قضايا حقوق الانسان في العالم وتستعرض التقدم المحرز في ملفات حقوق الانسان في الدول والأنتهاكات

وزير العدل: انجاز تقرير جمهورية العراق الخاص باتفاقية القضاء

على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

التي تتعرض لها فئات او مناطق في العالم ويتخذ بشانها القرارات بعد الاستماع ومناقشة تقارير المقررين الخواص والفرق العاملة وكبار موظفي

وزير العدل يرأس وفد العراق المشارك

في الدورة 37 لجلس حقوق الانسان

الامم المتحدة.

وسيلقى معالى وزير العدل الكلمة

الرسمية لحمهورية العراق في الحلسة الاولى من الدوم الاول لاعمال المجلس لاستعراض منجزات الحكومة العراقية في محال حقوق الإنسان والتحديات التى واجهتها وغيرها من الملفات ذات

وزير العدل: العراقيون اول من علم البشرية طرق العيش والحضارة الانسانية

قال السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي بانه يحق للعراقيين ان يفخروا بحضارتهم وانهم اول من علم البشيرية كيفية تدوين القوانين وتشريعها وخاصة في مجال حقوق الانسيان، وان الفترة المظلمة التى فرضت على البلاد باعمال الارهابيين والمجرمين قد تخلص أبناء العراق منها بتضمياتهم الغالية ودمائهم الطاهرة حيث انهم لايسمحون للمجرمين ان يعيثوا بارضهم

وان النصب التذكاري لمسلة حمورابي والذي يزين المدخل الرئيسي لقاعة مجلس حقوق الانسان هو خير شاهد باعتراف العالم باجمعه بهذه



وزير العدل: الحكومة أمنت عودة طوعية للنازحين بالمناطق المحررة من الأرهاب



أعلن وزير العدل د. حيدر الزاملي، عن انجاز

مسودة تقرير جمهورية العراق الخاصة

بتقرير اتفاقية القضاء على جميع اشكال

حاء ذلك عقب ترأس السيد الوزير اجتماع

اللحنة الوطنية المعنية بكتابة التقارير

التعاهدية للاتفاقيات التي انضم لها العراق

والبرد على الملاحظات والتوصييات التي

ترد عن التقارير المعنية بحقوق الانسان،

التمييز ضد المرأة (سيداو).

الوزارات ذات العلاقة، مسودة التقرير على السادة الاعضاء ومراحل اعداد هذه المسودة وما تضمنته من بيانات ومعلومات تمثل الاجابة على التوصيات الدولية الخاصة بمواد الاتفاقية. وقد استعرض ايضاً السيد الوكيل حسين

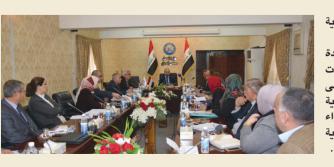
مستعرضاً خلال اللقاء الذي عقد في مقر

الـوزارة، وبحضور ممثلين عن مختلف

الزهيري اهم الفقرات الواردة في الملاحظات

مسودة التقرير اوصت اللجنة الوطنية بارسالها الى الامانة العامة لمجلس الوزراء للمصادقة عليه قبل ارساله الى اللجنة المعنية في الامم المتحدة من خلال وزارة الخارجية.

والتى تمت اجابتها من قبل اللجنة الفرعية المنبثقة من اللجنة الوطنية. وفتح السيد الوزير باب النقاش مع السادة اعضاء اللجنة المركزية حول الموضوعات التي تضمنتها المسودة، وبعد المصادقة على









اكد وزير العدل د.حيدر الزاملي، ان الطفل العراقي مر بضروف عصيبة خلال الفترات السابقة، وحالياً الوقت مناسب لرعايته من جميع النواحي وان ابواب الوزارة مفتوحة للجميع. ذكر ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي سفير الطفل العراقي الاستاذ هاشم سلمان.

استقبل السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي

مجموعة من الكوادر الرياضية في محافظة واسط،

واكد لهم ان من ضروريات اعداد الشباب الناجح

هو الاهتمام بالنشاطات الرياضية ودعمها في سبيل الارتقاء بالانجاز الرياضي لهم على مختلف

وزير العدل د. حيدر الزاملي يستقبل سعادة سفيرة

العراق في المملكة الاردنية الهاشمية السيدة صفية

السهيل، موضحاً آليات العمل التي انتهجتها وزارة

العدل في مجال حقوق الانسان والدور الدولي للعراق في

مجال المعاهدات والاتفاقيات الدولية والرد على التقارير

وتوضيح العمل الحكومي في هذا المجال مما ادى الى

قال السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي ذلك خلال لقائه مجموعة من الكوادر التربوية من محافظة واسط،

مؤكداً على ضرورة حماية الكوادر التربوية وتشريع

القوانين لهذا الغرض ومنها ما تم اقراره مؤخرا في مجلس الوزراء ورفعه الى مجلس النواب ضمن

المالكي ويؤكد بان مؤسسات الدولة مرت بمرحلة

عصيبة خلال مرحلة الحرب على الارهاب اثرت على

ادائها ومستوى مشاريعها في مجال البني التحتية

وزير العدل د. حيدر الزاملي، يتلقى درعا تقديريا

مقدماً من الدكتور عمر الجازي عضو محكمة التحكيم

الدائمة في لاهاي، تثميناً للجهود المبذولة في مجال

تقديم الدعم والمعونة في شتى المجالات للمحكمة

الدولية في مجالات انفاذ القانون وإحلال السلام.

والمشاريع المرتبطة بخطتها الاستثمارية.

مشروع قانون حماية المعلمين.

حصول العراق على العديد من الامتيازات الدولية.

مقابلات الوزير

اكد لوفد بعثة الاتحاد الاوربي ترحيبه بالاستفسارات الواردة بشكل رسمي

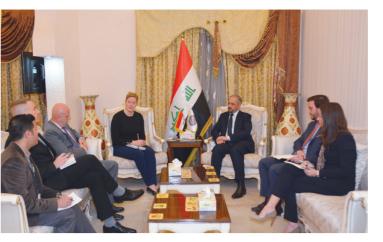
وزير العدل: ايقاع العقوبة بالمجرمين حسب القانون من اهم مبادئ حقوق الانسان

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي ان العراق مستعد لمناقشة المواضيع المطروحة حول تنفيذ عقوبة الاعدام وبيان قانونيتها واصبولية ودقية الاجتراءات المتخذة في هذا الموضوع، واهتمام الحكومة العراقية بتطبيق احكام القانون لبسط سلطة الدولة وتثبيت السلم المجتمعى بعد الانتصار الكبير على زمر داعش الأرهابية.

ذكر السيد الوزير ذلك لدى استقباله في مكتبه وفدأ يمثل بعثة الاتصاد الاوربي برئاسة السيدة سارا كورس كادن وتلقى السيد الوزير مذكرة من دول الاتصاد الاوربي حول عقوبة الاعدام في العراق والسعي للتواصل مع الحكومة العراقية

واكد السيد الوزير انه ناقش في لقاءات سابقة مع وفود الاتحاد الاوربي والمنظمات الانسانية والدولية موضوع تنفيذ عقوبة الاعدام وفقأ لاحكام القانون العراقي مرحبا بجميع الاستفسارات من الحهات الرسمية الدولية والتى ستجد اجابات واضحة، لافتا الى اهمية سماع اصوات عوائل الضحايا والاستجابة لطلباتهم القانونية ومن بينها تطبيق القصاص العادل بالمحرمين مثلما يتم سماع اصوات المعارضين لتطبيق هذه العقوبة خاصة وان عقوبة الاعدام منصوص عليها في القانون العراقي النافذ.

للتعرف على تفاصيل اكثر عن تنفيذها.



واشار السيد الوزير الى ان الوزارة تنتظر اكمال كافة الإجراءات والمصادقات التي تمر بالعديد من المراحل لضمان مطابقة الحكم للجريمة المرتكبة، بالاضافة الى عرضها حالياً على لجنة قانون العفو العام لمعرفة شمول المدان من عدمه باحكام هذا القانون. ومن جانبهم، اكد اعضاء وفد الاتحاد الاوربي، رغبتهم بايجاد علاقات دائمة وتواصل مع الحكومة العراقية ووزارة العدل، وعبروا عن املهم بان يكون العراق مستقرا، وباركو للشعب العراقي انتصاراته على الارهاب واستعدادهم لدعم ابناء الشعب العراقي في مرحلة مابعد

خلال لقائه مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في جنيف

وزير العدل: الحكومة أمّنت عودة طوعية للنازحين بالمناطق المحررة من الأرهاب

استعرض وزير العدل د. حيدر الزاملي، اهم الجوانب ذات الصلة بملف النزوح الداخلي الذي رافق عملية تحرير المناطق التى سيطر عليها داعش وتوفير الخدمات للنازحين وتامين عودتهم الطوعية

الى مناطقهم الاصلية. تطرق السيد الوزير الى ذلك، خلال زيارته ظهر هذا اليوم، الى مقر مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولقائه السيد فليبو غراندي مفوض الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بحضور اعضاء الوفد العراق المشارك في اعمال الدورة ٣٧ لمجلس حقوق الانسان وسعادة ممثل العراق الدائم في جنيف السفير مؤيد صالح.

التى قامت بها الحكومة العراقية

الارهاب، مبينا ان هذه الخطوة بالتنسيق مع المنظمات الدولية لتسهيل تلك العودة الطوعية تأتى في سياق حرص الحكومة للنازحين الى مناطقهم المحررة من على مراعاة الجوانب الانسانية في التعامل مع ملف النزوح الداخلي واللجوء وحماية وتعزيز احترام

من جانبه شكر السيد المفوض معالي الوزير على هذه الزيارة وعلى كلمة معاليه امام مجلس حقوق الانسان التي اشار فيها الى الاجراءات الحكومية للتعامل مع ملف النزوح الداخلي والجوانب الانسانية التي حرصت الحكومة على مراعاتها اثناء الحرب على داعش للحفاظ على ارواح

حقوق هذه الفئات بالتنسيق مع

المنظمات الدولية المختصة.

الزاملي: العمل على زيادة التعاون مع وزارة العدل الايرانية وتطوير العلاقات خدمة للشعبين الجارين



التقى السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي وعلى هامش اعمال الدورة ٣٧ لمجلس حقوق الانسان بوزير عدل الجمهورية الاسلامية الايرانية والوفد المرافق له. وتم خلال اللقاء بحث أفاق التعاون الثنائي وتطوير العلاقات بين وزارتي العدل في البلدين الجارين وفيما يخدم مصلحة الشعبين. كذلك تم طرح عدة مشاريع مستقبلية للتعاون الثنائي اضافة الى الاتفاقيات التي دخلت حيز التنفيذ في السنوات السابقة، وان يتم تبادل الخبرات القانونية وتطوير الكوادر والاستفادة من التجارب المختلفة في الوزارتين. ذلك وعد السيد وزير العدل الايراني بمتابعة كل ما من شأنه تطوير التعاون المشترك بين وزارتي البلدين، وان البلدين لهم اواصر مشتركة على مر التاريخ ونعمل على تطويرها فيما يخدم الشعبين الجارين.

لدى حضوره مراسيم تنفيذ الأحكام في سجن الناصرية المركزي

وقدم السيد الوزير شرحاً تفصيليا

فى الاجتماع للجهود الحكومية

وزير العدل يعلن عن تنفيذ الإعدام بحق 38 إرهابيا بعد اكتساب أحكامهم الدرجة القطعية

أعلن وزير العدل د. حيدر الزاملي، عن تنفيذ حكم الاعدام بحق (38) مدانا بقضايا الارهاب بعد اكتساب احكامهم الدرجة القطعية وحصول مصادقة رئاسة الجمهورية.

ذكر السبيد الوزير ذلك، اليوم الخميس، خلال كلمة له عقب حضوره مراسيم تنفيذ احكام الاعدام في سبجن الناصرية المركسزي، والقاها في مؤتمر حضرته العديد من وسائل الاعلام، مشيرا الى ان وزارة العدل مستمرة يتنفيذ القصاص العادل بحق الحناة و الإرهابيين من الذين استباحوا دماء الابرياء، وعاثوا في البلد الدمار.

تنفيذ حكم الاعدام بحق 38 مدانا في سجن الناصرية المركزي وتم التنفيذ دفعة واحدة، بعد ان حصول الموافقات الاصولية والقانونية في تنفيذ هذا الحكم

اكد السيد الوزير، بانه تم اليوم من رئاسة الجمهورية والجهات القطعى في تنفيذ الحكم بهم.

الرسمية المختصة، مبينا ان كل هـؤلاء الارهابيين نفذ فيهم حكم الاعدام بعد منحهم كافة حقوقهم القانونية لحين حصول القرار

وزير العدل: الملعب مخصص لاقامة البطولات الكروية للمنتسبين لتطوير اللياقة البدنية

لدى افتتاحه ملعب العدل الرياضي في سجن الناصرية المركزي

اثناء زيارته لسجن الناصرية المركزي، أفتتح وزيس العدل د. حيدر الزاملي، ملعب العدل الرياضي لكرة القدم ضمن المنشأت الاساسية في السجن. واعلن السيد الوزير على هامش افتتاح ملعب العدل الرياضي في سجن الناصرية المركزي مؤكدا ان هذا الملعب مخصص للمنتسبين لاقامة الفعاليات الرياضية والبطولات الكروية مما يزيد في اللياقة البدنية وتطوير العمل. واوضىح السيد الوزير ان سجن الناصرية المركزي من السبجون النظامية والتي تضم أت وقاعات وورش انتاجية مهنية تربوية وتثقيفية الهدف منها منح النزلاء الخبرات وجميع متطلبات برامج الاصلاح ضمن





الامم المتحدة لزيارة العراق

في الحرب على داعش.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال اللقاء الذي جمعه اليوم الثلاثاء السيد رودولف مولر منسق الشيؤون الإنسانية في الامم المتحدة في جنيف، على هامش اعمال الدورة ٣٧ لمجلس حقوق

ووضح السيد الوزير للسيد مولر، الاهمية التي اولاها العراق وحسب توجيهات السيد رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة بحقوق الانسيان في مجال الحرب على الارهاب وتوجهياته للقوات المسلحة والاجهزة الامنية باعتبار الانسان قيمة عليا واهمية تحريره من خلال وضع الخطط الأمنية ذات الطابع الاحترازي للحفاظ على حياة المدنيين اثناء العمليات

وتطرق السيد الوزير الى ملف النازحين وجهود الحكومة لاحتياجات الاساسية في مخيمات النزوح للفئات الاخرى التي

وثمن السيد مولى الجهود الحكومية التي امنت عودة 50 % من النازحين وتطرق الى حجم المبالغ الّتي تم جمعها لهذا الغرض ومجالات صرفها، وتمنى السيد مولر زيارة العراق فيما وجه السيد الوزير دعوة للزيارة للتعرف على واقع حقوق الإنسان في العراق عن كثب والمساهمة بتقديم تقرير اشمل عن الوضع الإنساني فيه.

كد السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، أن نجاح الحكومة في تطبيق معايير حقوق الإنسان احد اهم جوانب النصر على الأرهاب والتي ساهمت باستجابة التحالف الدولي لدعم العراق

تعذر عودتها واهمية مشاركة المجتمع الدولي في هذا الملف.

مجال حقوق الإنسان.

وزير العدل: قدمنا دعوة لمنسق الشؤون الإنسانية في

العسكرية على الرغم من كل التحديات.

العراقية فى تامين عودتهم الطوعية بعد تهيئة الظروف و الخدمات المُّناسبة لهم، إضافة إلى بذل جهود استثنائية لتوفير

من جانبه رحب السيد مولر بالسيد الوزير والوفد المرافق له وثمن مشاركته في الدورة الحالية لمجلس حقوق الإنسان، مشيدا بكلمة السيد الوزير في الجلسة الافتتاحية والتي تضمنت تفاصيل شاملة عن الخطوات التي اتخذها العراق في

وزير العدل: الوزارة بصدد تنفيذ خطة شاملة لفتح واستحداث الدوائر العدلية في المحافظات

معاليه التطورات التي يشهدها

ملف النازحين داخليا والجهود

الحكومية لاعادتهم طوعيا الى

مناطقهم الاصلية وتوفير الخدمات

الضرورية لهم حيث عاد اكثر من

٥٠ ٪ منهم الى مناطقهم بالفعل

فترة محكو مبته.

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي أن الوزارة بصيد تنفيذ خطة شياملة لتقييم طلبات الحكومات المحلية الخاصة بفتح واستحداث دوائر عدلية في المحافظات بما في ذلك الدوام المسائى. ذكر السيد الوزير ذلك لدى استقباله محافظ واسط الحقوقي محمود عبد الرضا ملا طلال مشيرا الى أن الوزارة وضعت خطة عمل لفتح دوائر عدلية لسد احتياج المواطنين وتكون الاولوية للمناطق ذات الزخم السكاني العالى في

> التقى وزير العدل د. حيدر الزاملي بالسيد فويسلاف شوتسه رئيس

> مجلس حقوق الانسان للدورة

الحالية، واشار السيد الوزير الى

التطور الذي يشهده ملف حقوق

الانسسان في العراق والذي بينه

سيادته في كلمته الرسمية امام

المجلس اليوم وانه يمثل الحكومة

العراقية كلها وليس وزارة العدل

فقط لان ملف حقوق الانسبان هو

محور عمل الحكومة العراقية ، ونقل

السيد الوزير تحيات السيد رئيس

الوزراء وبين ان المرحلة الحالدة

تتطلب تضافر الجهود الوطنية

والدولية للارتقاء بحقوق الانسان

ومساعدة العراق بعد القضاء على

عصابات داعش الارهابي واوضح

واوضيح السيد الوزير، أن محددات الموازنة المالية اثبرت وبشبكل كبير على الجانب الاستثماري لمشاريع الوزارة الامر الذي يتطلب تضافر الجهود مع الحكومة المحلية لتوفير متطلبات العمل من قطع اراضى او ابنية لاشغالها كدوائر عدلية من اجل تقديم الخدمات للمو اطنين في عموم المحافظات. بدوره ابدى السيد محافظ واسط الحقوقي محمود عبد الرضا ملا طلال

خلال مشاركة العراق في اعمال الدورة 37 لمجلس حقوق الانسان

وان العراق يطلب من مجلس

حقوق الانسبان الحث على توفير

المساعدة من خلال المنظمات الدولية

لاعادة النازحين الى مناطقهم ومن

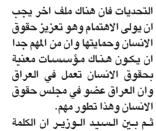
جانبه شكر رئيس المجلس السيد

الوزير على كلماته وبين ان رغم كل

استعداده للتعاون مع وزارة العدل لتوفير متطلبات العمل من ابنية ومستلزمات اخرى من اجل افتتاح الدوائر العدلية في اقضية ونواحى محافظة واسط بهدف تحقيق سرعة الانجاز وتخفيف الزخم على الدوائر العدلية

الرئيسة في مركز المحافظة وبالاخص مع تزايد اعداد المواطنين ما يتطلب توفير الخدمات العدلية لهم ضمن الرقعة الجغرافية لمناطق

وزير العدل يلتقي برئيس مجلس حقوق الانسان الحالى



الرسمية تضمنت التفاصيل الخاصة بأهم ملفات حقوق الانسيان في حصلت بعد التحول الديموقراطي والقضياء على الحكم التسلطي الدكتاتوري في العراق وان ذلك يتطلب توفير المساعدة الدولية للعراق للنهوض بملف حقوق

العراق وان كل تلك التطورات الانسان على افضل صورة.



ايمانا بالدور الرقابى للاجهزة الرقابية العراقية وللعمل بشفافية وبشكل واضّح. تسلم الدكتور حيدر الزاملي وصل تأييد استلام استمارة كشيف المصالح المالية من هدأة النزاهة الصادر بتاريخ ٢/ ١/ ٢٠١٨ حيث انه دأب على ذلك وللسنة الرابعة على التوالى، فهو يعتبر اول وزير يعلن عن ذمته المالية ويسلم كشف المصالح المالية الى هيأة النزاهة قبل موعدها النهائي الماناً منه بالعمل الرقابي

لجميع الاجهزة الرقابية

لدب استقباله رئيس اتحاد

الحقوقيين العراقيين

وزير العدل يبحث عدد من

ملفات التعاون في المجالات

الخدمية والوظيفية

بحث وزير العدل د. حيدر الزاملي مع رئيس اتحاد الحقوقيين العراقيين الاستناذ المستشار محمد نعمان

الداودي عدد من الملفات الهامة في مجال تعزيز التعاون بين

وقال السيد الوزير لدى استقباله في مكتبه الرسمي

بمقر الوزارة اليوم الاثنين ان وزارة العدل عقدت عدد

من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم داخليا وخارجيا بهدف

تعزيز منظومة العمل الاداري والخدمى على الصعيدين

المحلى والعالمي، مشيرا الى ان الوزارة مستمرة في

استراتيجيتها بهذا المجال والذى حقق نجاحا ملموسا

ساهم في تعزيز خبرات الموظفين ومستوى المنجز الخدمي

المقدم للمواطنين الكرام. واكد السيد الوزير ان التعاون

بين الوزارة واتحاد الحقوقيين العراقيين من شأنه توفير الارضية الملائمة لعمل شريحة المحامين والمواطنين وبما يضمن خفض سقف الروتين الوظيفي في الدوائر العدلية

وتحقيق سبل التعاون في تعزيز الخدمات مبينا ان ادخال موظفي الوزارة لدورات قانونية في الاتحاد من شأنها تعزيز خبراتهم المهنية وتنعكس على توفير قدر اكبر من

الخبراء القانونيين للدوائر المختصة.

الجانبين وبما يخدم الجوانب الوظيفية والخدمية.

وزير العدل يوضح خطة عمل خاصة مع بعثة الصليب الاحمر في العراق

اتفق وزير العدل د. حيدر الزاملي مع رئيس بعثة الصليب الاحمر ألسيد بيتر مورر، على تحديد جدول خاص باللقاءات المتواصلة بين الطرفين ووضع خارطة طريق لعمل بعثة الصليب الاحمر في العراق خلال الفترة

اعلن السيد الوزير عن ذلك خلال زيارته مقر اللجنة الدولية للصليب الاحمر في جنيف ولقائه بالسيد (بيتر مورر) رئيس اللحنة الدولية للصليب الاحمر والكادر المتقدم في اللجنة الدولية، وتأتى هذه الزيارة على هامش مشاركة وزير العدل د. حيدر الزاملي في اعمال الدورة 37 لمجلس حقوق الانسان وترؤسه الوفد العراقي رفيع المستوى

وناقش الجانبان ملف السجون ومراكز الاحتجاز وزيارة اللجنة الدولية للصليب الاحمر لها كما ناقش الطرفان ملف نساء واطفال وعناصر داعش وتوفير المستلزمات لهم من اللجنة الدولية للصليب الاحمر. وبين السيد الوزير الجوانب الانسانية

المشارك في الدورة.

التى اتخذتها الحكومة العراقية تجاه النساء والإطفال وأن وزارة العدل تراعى تلك الاعتبارات وتوفر لهم المستلزمات الاساسية، مبينا لرئيس البعثة الجوانب الخاصية بملف المفقودين في العراق وخطط الوزارة في التعامل مع هذا الجانب الانساني، رغم ان هناك ادعاءات مغرضة لحالات

بدوره، تقدم السيد رئيس البعثة بالشكر للسيد الوزير على هذا اللقاء والذي من شأنه ان يساهم في تعزيز التعاون بين الجانبين والذي يصب في مصلحة حقوق الانسان وتقديم الدعم للعراق في ملفات عديدة، مبينا ان بعثة الصليب الاحمر تتفهم الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق خلال المدة السابقة وستعمل على التواصل مع وزارة العدل من اجل تحقيق اعلى مستوى من التعاون.

واعرب السيد رئيس اللجنة عن امتنانه للدعوة التي ووجها السيد الوزير د. حيدر الزاملي، لزيارة العراق ووزارة



لدى زيارته مضيف امارة بني حسن في محافظة النجف الاشرف

وزير العدل: تعزيز سلطة القانون تتطلب مشاركة العشائر العراقية في الحفاظ على الامن

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان تعزيز سلطة إلامن والقانون في عموم العراق وفى مقدمتها المحافظات المحررة من عصابات داعش الارهابية والنصر الناجز على الارهاب مكاسب يجب على الجميع المحافظة عليها. ذكر السيد الوزير ذلك خلال زيارته لمحافظة النجف الاشرف ولقائه عشائر بني حسن برئاسة الامير مثنى مبينا ان للعشائر دور كبير في تحقيق النصر على

الحشد الشعبي الذي كان ظهيراً للقوات الامنية في ساحات الحرب على الارهاب. كذلك حضور السيد هادي العامري لهذا التجمع العشائري احتفالاً بالنصر على الارهاب بشكل كامل وزف بشرى القضاء على فلول داعش بجهود ابناء

الارهاب عبر تلبية نداء المرجعية الرشيدة وتشكيل

القوات الامنية من جيش وشرطة وحشد شعبي وجميع

جميع بلدان العالم، وما هو المطلوب من العراقيين بعد تحقيق النصر العسكري هو الالتفات الى اعمار

الاجهزة الامنية وبدعم ومساندة من جميع ابناء

الشعب العراقي الغيور والذي كان بحق معجزة اذلهت

بدوره قال أمير عشائر بني حسن الشيخ مثنى ان العشائر العراقية اعادت الى الاذهان دورها الوطنى

في الدفاع عن العراق ضد الاخطار التي تتهدده منذ ثورة العشرين الى يومنا هذا مبينا ان مساهمة وزارة العدل بايجاد اطار قانوني خاص بعمل العشائر العراقية سيكون اضافة في تعزيز الامن العام للعراق ويضع جميع العشائر العراقية امام مسؤوليات وطنية وقانونية من شأنها ان تحد من اخطار الارهاب

وزير العدل: الوزارة تعتمد مضامين الدستور وتراعي تطبيق معايير حقوق الانسان

بدوره قال رئيس اتحاد الحقوقيين العراقيين الاستاذ المستشار محمد نعمان الداودي، ان اللقاء الثنائية مع وزير العدل د. حيدر الزاملي تحقق من خلالها توفير الارضية القانونية لتبادل التعاون في شتى المجالات و التي ستنعكس نتائجها على عمل الوزارة والخدمات المقدمة للمواطنين، وفي مقدمتهم شريحة المحامين، كونهم على تماس مباشر مع دوائر الدولة لانجاز استحقاقات عملهم.

وزير العدل: العشائر العراقية صمام امان المجتمع العراقي والعملية السياسية

استقبل السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي في مكتبه الرسمي في الوزارة وقد عشيرة العبادلة و وفد عشيرة الغران و وفد عشائر ناحية الحفرية في محافظة واسط بالاضافة الى وفد عشائري و وجهاء قضاء العلم في محافظة صلاح الدين.

وقد اكد السيد الوزير بان تلاحم

المجتمع العراقي وكل الاجهزة الامنية واطاعته لفتوى المرجعية وتوحده في مقاومة الارهاب كانت السر الاساسي في تحقيق النصر على فلول الأرهاب الداعشىي وتحرير جميع اراضى الوطن. مشبیراً الی ان دور العشائر فی

رعاية وتوجيه ابنائها الى الطريق الصحيح يساند عمل مؤسسات

الدولة ويخفف العبئ عن كاهلها، كذلك محارية الحالات السلبية في المجتمع وفضيح الجهات التى تريد جر الشباب العراقي الى الطرق المظلمة والمستقبل المجهول يساعد في تقويم جيل الشباب وجعلهم طاقات لبناء البلد وليس لتهديمه كما يريد اعداء

النزاملي، ان وزارة العدل تعتمد مضيامين الدسيتور العراقي النافذ، مع مراعاة تطبيق معايير القانون وحقوق الانسسان في عملها الخدمي والانسساني ولجميع اطياف الشعب العراقي.

ذكر السبيد الوزير ذلك لدى

قال وزيس العدل د. حيدر

لقائه في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة المطران سيوريوس حاوا رئيس طائفة السريان الارثودكس، مبينا ان العمل الخدمى للدوائر العدلية يضمن توفير متطلبات المواطنين وضمان حقوقهم وحفظ ملكيتهم من التلاعب والتزوير، ومتابعة ذوي النفوس الفاسيدة ممن

تسول لهم انفسهم التجاوز على املاك المواطنين واحالتهم الى المحاكم المختصة وقد تم فرض العديد من العقوبات الادارية والقانونية على امثال هؤلاء المفسيدين، داعين المواطنين الى الابلاغ عن حالات الفساد ومصاولات الابتزاز واتخاذ الاجراءات الاصولية بذلك.



خلال استقباله وفدا يمثل عشيرة السلامات من جميع محافظات العراق

وزير العدل: العشائر العراقية ركيزة اساسية في تعزيز السلم الوطني



اكند وزيس البعدل د. حيدر الزاملي أن العشبائر العراقية تضطلع بدور هام في تعزيز السلم الوطنى وانهاء النزاعات التي من شأنها ان تقوض السلم المجتمعي. ذكر السيد الوزير ذلك خالال استقباله في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة اليوم الخميس وفدا يمثل عشيرة السلامات من جميع محافظات العراق برئاسة الشيخ نصير الديعون مؤكدا ان مشروع التحكيم العشائري من شأنه ايجاد الضابطة القانونية اللازمة لانهاء اي نوع من النزاعات العشائرية. و اكد السدد الوزير، أن العشائر العراقية الإصطلة ستكون شريكاً اساسياً في هذا المشروع الوطني الكبير والذي من شأنه ان يحقن دماء الابرياء ويعزز دور القانون بترسيخ الامن في عموم محافظات البلاد مبينا ان هذه العشائر العراقية ستكون الخط الاول لمواجهة اي عمل قد يستهدف امن البلاد ويحد من الاعمال الارهابية لانها ستكون ضمن مسؤوليات العشائر وحسب تواجدها الجغرافي والمناطقي. بدوره، اشاد الشيخ نصير الدبعون بالنيابة عن الشخصيات العشائر بدور وزارة العدل في تقديم الخدمات وتطبيق فقرات القانون العراقي والتي ساهمت في ترسيخ ميادئ العدالة والقانون وانزال القصاص العادل بالارهابيين والجناة الذين استباحوا دماء واموال الابرياء.



أفتتح وزير العدل د. حيدر الزاملي توسعة البنايات

الجديدة في سجن الناصرية المركزي والتي تصل طاقتها الأستيعابية الى (٣٠٠٠) نزيل ضمن استراتيجية الوزارة لتعزيز البنى التحتية والقضاء

على حالات الاكتظاظ في السجون جاء ذلك لدى حضور السيد الوزير افتتاح البنايات الجديدة في سجن الناصرية المركزي والتي تضم بنايتين وفقا لنظام الزنزانة واربع بنايات وفقا لنظام

وزير العدل: استراتيجية الوزارة تهدف الى انهاء حالة

الاكتظاظ في السجون ومطابقة مبادئ حقوق الانسان

صحي وبناية خاصة للمطبخ وقاعات للاستقبال وقاعات اخرى للمواجهة.

القاعات وبذلك تكون التوسعة الكلية ستة بنايات تحتوي ايضا على مدرسة لتأهيل النزلاء ومركز

لدى استقباله رئيس جامعة واسط

وزير العدل يدعو للاهتمام بالتخصصات الاكاديمية التي

تخدم حاجة التطور والسوق كد وزير العدل د. حيدر الزاملي، اهمية التعاون مع جامعات وزارة التعليم العالى والبحث العلمي وتبادل الافكار والدراسات اللازمة لترصين

اساليب تدريس وتاهيل طلبة الجامعات لتوفير لاختصاصات المطلوبة في سوق العمل الحالي. نكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مقر لوزارة، رئيس جامعة واسط د. هادي دويج العتابي، و د. على حسين شبعاع، مبينا ان لاختصاصات المستحدثة في مؤسسات الدولة تتطلب ايحاد مناهج دراسية جديدة توفر خريجين مختصين في هذه المجالات التقنية والفنية الهامة. وافاد السيد الوزير، أن وزارة العدل حققت منجزا كبيرا في مجال الارشفة الالكترونية لسجلاتها، من احل اعتماد الاسلوب الالكتروني في العمل وتجاوز الطرق التقليدي (الورقية)، وبما يساهم في محاكاة واقع التطور الذي شهدته اغلب دول العالم، الى جانب اساليب المراقبة ومراكز التحكم الحديثة.

وزير العدل: التعاون بين مؤسسات الدولة يحقق تكاملا ويرفع مستوى الخدمات

خلال استقباله رئيس مجلس محافظة بغداد والوفد المرافق له

اعلن وزيس العدل د. حيدر الزاملي، ان الفترة المقتلة ستشهد رفع وتسرة العمل في البوزارة، وتعزيز أواصس العمل مع دوائر ومؤسسات الدولة والادارات المحلية لتقديم افضل الخدمات

ذكس السبيد الوزيس ذلك، خلال استقباله في مكتبه الرسمي بمقر الصوزارة، السبيد رئيس مجلس محافظة بغداد د. رياض العضياض والوفد المرافق، وبحث السيد الوزير، مع الوفد النزائر افاق التعاون المشترك بين الوزارة ومجلس محافظة

واكد السيد الوزير، ان استراتيجية



بدوره، قال رئيس مجلس محافظة بغداد د. رياض العضاض، ان التعاون بين مجلس محافظة بغداد ووزارة العدل يسير وفقا للخطط التي تم وضعها بين الجانبين، مؤكدا ان تبادل التعاون والخبرات سن مؤسسات الدولة سحقق تكاملا وتعزيزا للدور الخدمي المقدم للمواطنين.



وزير العدل: الدول العربية حققت دورا كبيرا في مجال التعاون

وزير العدل: الوزارة جهة تنفيذية تراعي تطبيق حقوق الانسان حتى في الاعدام

لدى استقباله مساعد السفير الامريكي لدى العراق

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان الوزارة جهة تنفيذية تراعى تطبيق فقرات القانون والدستور العراقي ومعايير حقوق الانسان حتى في تنفيذ احكام الاعدام، وان من اهم مبادئ حقوق الانسان هو ايقاع العقوبة بالمجرمين. وناقش السيد الوزير خلال استقباله يوم الاربعاء

مساعد السفير الامريكي لدى العراق في مكتبه الرسمى بمقر الوزارة تفاصيل خاصة بمحال التعاون الثنائي واهمية تعزيز التعاون بما يخدم تعزيز الجوانب العامة لعمل الوزارة مع الجهات الرسمية على المستوى الدولي وتبادل الخبرات

واكد السيد الوزير ان الوزارة معنية بتنفيذ احكام الاعدام بحق الجناة وهذا الجانب يدخل ضمن اختصاصها في تنفيذ احكام القضاء

العراقى مبيناً انه في كل مرة يتم فيها تنفيذ القصاص بالجناة والأرهابيين تتعالى الاصوات المعارضة لتنفيذ احكام العدالة بحق ارهابيين نفذوا مجازر مروعة بحق الابرياء طيلة السنوات الماضية وأخرها مجازر عصابات داعش الارهابية

واشار السيد الوزير الى ان القانون والدستور العراقيين ينصان على تنفيذ الاعدام بالاشخاص المدانين بسفك دماء العراقيين بعد مرور الحكم بعدة مراحل معقدة تصبل الى سينوات قبل المصادقة على المرسوم الجمهوري، مع وجود حق لاعادة المحاكمة لمرات عدة وهذا الامر يخلى ساحة الوزارة والقضاء العراقي العادل من كل تقصير والذي لا يستحق الاسباءة من منظمات تدعى بحقوق الانسان وهي تطعن باحكامه.

الامني ومحاربة الارهاب قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان والاستثمار في العراق من اجل تحقيق وحدة اقتصادية وتكاملا في جميع الدول العربية حققت دورا كبيرا في المجالات والتي تؤسس لوحدة اقتصادية مجال العمل الامني وتبادل المعلومات ومحاربة الارهاب.

ذكر السيد الوزير ذلك لدى استقىاله في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة سُعادة السفير التونسي في العراق، مؤكدا عمق الاواصسر بين الشعبين التونسى والعراقى والنذي تجسد في مساندة العراق بمحاربة الارهاب وتبادل المعلومات والتعاون في مختلف المجالات. ودعا السيد الوزير الى ان تشارك الدول العربية في مجال الاعمار

عربية تخرج عن نطاق الاحتكار الاجنبي في هذه المجالات. الارهاب يتطلب دعما ومساندة عربية من اجل المساهمة في نهوضه ومحو الاثار المدمرة التى تركتها الاعمال الارهابية على بناه التحتية، واعادة العراق الي

من جانبه، اكد سعادة السفير التونسي، ان العراق حقق انتصباراً كبيراً على منظومة العمل العربى المشترك ودوره الريادي في مختلف المجالات.

انتمار حرية الانسان

السيد رئيس مجلس حقوق الانسان المحترم لسند مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان المحترم صحاب المعالى والسعادة المحترمون لسيدات والسادة الحضور ممثلي الدول الاعضاء والمراقبة والمجتمع المدنى والمؤسسات الوطنية و الصحفيين يشرفني ان اكون معكم اليوم ممثلا عن حكومة جمهورية العراق في الدورة السابعة والثلاثين لجلس حقوق الانسان ،ويسعدني ان اهنيً رئيس مجلس حقوق الانسان السيد (فويسلاف شووتسه) على انتخابه رئيسا" للمجلس لعام2018 متمنيا" له التوفيق والنجاح في تحقيق الاهداف المرجوة من المجلس ،شاكرا" سلفه السفير (يواكين الكسندر مازا) على ماقدمه هو واعضاء مكتبه من جهود ملموسة في عمل المجلس السنة الماضية .

بسم الله الرحمن الرحيم

لم تكن حقوق الانسان غريبة عن بلادي ولا عن تاريخها فهى جزء من ممارسات العراقيين عبر الحضارات منذ ايام البابليين والسومريين حتى ظهور الديانة الاسلامية، وأتلو على مسامعكم الكريمة كلمات لرجل حكم الدولة الاسلامية متخذاً من مدينة الكوفة العراقية عاصمة لدولته وهو شخص اتفق كل من تنور بقراءة سيرته العطرة بعدالته واحترامه لحقوق الانسان وكرامته ذلك هو الامام على بن ابي طالب (عليه السلام) أذ يقول ((وأشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف بهم، ولا تكوننّ عليهم سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان إما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق)).

السيدات والسادة

في قريب الايام كانت بشارة النصر مفخرة ، ولنا فيها شعرف عظيم ، فقد وقفنا نحن في العراق وبمساندة من الاصدقاء بوجه هجمة لا يمكن للكلمات ان تصف بشاعتها ، لم يشهدها التاريخ الانساني على مدى قرون ، حققنا فيها النصر على عصابات خرجت من اوكار الظلام لتعيث في الارض اذ أحرقت الحرث والنسل وسبت النساء ومنعت الناس من ابسط حقوقها في العيش ودمرت الارث الحضاري والانساني، فوقف العراقيون بكافة اطيافهم متناسين مشاكلهم وأهاتهم ليضعوا نصب اعينهم حماية الانسان وتحريره قبل الارض فخاضوا حربا ضروساً على مدى عامين وأكثر ليقدموا التضحيات تلو التضحيات وفي مناطق واسعة من العراق ليحققوا نصرا نيابة عن العالم أجمع .

لقد تحررت ارض العراق من انياب داعش وبدات حملت الاعمار واعادة اكثر من 50% من النازحين الى مناطقهم والعمل جاري لاعادة المتبقين ،ومحاسبة المجرمين منتهكى حقوق الانسان من جميع الاطراف ، فلا مجال للافلات من العقاب ولا يوجد شخص محصن من الخضوع للقانون فقد استحدثت هيئات تحقيقية مختصة لمتابعة تلك الجرائم هذه من جهة ،ومن جهة اخرى وايمانا من الحكومة بضرورة الحفاظ على الارواح والممتلكات تم تشكيل لجنة في مكتب السيد رئيس الوزراء للتحقيق في ادعاءات ارتكاب القوات العراقية بمختلف صنوفها والحشد الشعبى انتهاكات لحقوق الانسان رغم الاشادات الدولية بنظافة تلك الحرب والمهنية العالية التي اتبعتها القوات المحررة.

وبالرغم من التحديات الامنية الكثيرة فقد قامت الحكه مة العراقية باتباع اعلى معايير حقوق الانسان في مجالات ، الفئات الاولى بالرعاية (الاطفال و الاش الاعاقة والنازحين والمراة)وتهيئة الظروف القانونية والاجرائية وضمان الحق في التعليم والسكن اللائق والصحة وتوفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحى وتوفير الحماية الاجتماعية .

السيدات والسادة

ان الحكومة العراقية وضعت ضمن اولويات مهامها تعزيز مفاهيم حقوق الانسان وسيادة القانون عند تقديم برنامجها الحكومي عام 2014 وجزء من خطة الاصلاح التي عرضها ونفذها في صيف عام 2015، كما قامت

بجهود كبيرة من اجل فرض الامن وسيادة القانون على الأراضى العراقية من خلال عمليات تحرير المناطق التي سيطرت عليها عصابات داعش الإرهابية والحفاظ على سلامة المواطنين، كما ان الحكومة قامت بتوفير مخيمات

للنازحين من هذه المناطق وتوفير مستلزمات الحياة الضرورية لهم دون تمييز ، ومن جانب اخر فان الاجهزة الامنية العراقية بمختلف مسمياتها كانت مدربة تدريبا عاليا على احترام معايير حقوق الانسان والقانون الدولي الانسباني وهي مؤهلة للتعامل مع الظروف الطارئة بما يضمن الالتزام بمعايير الحقوق والحريات الواردة في الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الانسان حيث اولت إهتماما كبيرا للجانب الانساني في اطار حربها التي خاضتها ضد التنظيمات الارهابية سواء من ناحية التوقيتات الزمنية للمعارك في مختلف المدن او التكتيكات العسكرية وايلاء موضوع حماية المدنيين والحرص على عدم ايقاع الاذى بهم قدر الامكان اثناء سير المعارك اهمية كبيرة استطاعت من خلالها تفويت الفرصة على التنظيم الارهابي لاستخدامهم كوسيلة للحرب او دروعا بشرية اثناء تقدم القوات الامنية ميدانيا حتى وان اضطرت في اغلب الاحيان الى تأخير اقتحام المدن التي تتواجد فيها العناصر الارهابية حفاظا على ارواح المدنيين ، ومن جانب اخر عملت تلك القوات ايضا على توفير الممرات الانسانية لضمان خروج المدنيين من مناطق الاشتباك وتوفير الملاذات الامنة لهم.

السيدات والسادة

لقد عانى العراق وشعبه ولا زال يعانى من جرائم داعش تلك الحرب مشكلات كبيرة في التعامل مع نساء واطفال اعدادهم بالمئات من عوائل مقاتلي داعش الاجانب الذي انتقلوا الى العراق وكانوا معهم في الموصل وفي مناطق اخرى وتعمل الحكومة العراقية على تسويتها وفق معايس انسانية .

كما خُلفت تلك الجرائم العديد من المقابر الجماعية و التي تمثل تحديا كبيرا للفرق العاملة مع هذا الملف في الكشف عنها وتحديد هوية الضحايا ، وهناك المئات من النساء المختطفات من الايزيديات واطفالهن ونساء من الاقلدات الاخرى في سهل نينوى و تلعفر وغيرها من المناطق

تعمل الحكومة العراقية بالتنسيق مع المجتمع الدولي فى البحث عنهم ورعايتهم توفير الخدمات الصحية و الاحتماعية و النفسية لهم.

ان مجلس الامن الدولى إعتمد قراره رقم (2379) لسنة 2017 الذي مثل استجابة دولية مهمة لخطورة الجرائم التي ارتكبتها عصابات داعش الارهابية وتقديم الدعم للقضاء العراقي المختص بمحاكمة المتهمين بالجرائم الاشيد خطورة من خلال فريق التحقيق الذي سيدعم القضاء العراقي في هذا المجال.

السيدات والسادة

ورغم كل تلك الطروف لم يتخل العراق عن نهجه الديموقراطي فقد تركت في بالادي انطلاقة رائعة للممارسة الديموقراطية من خلال حملة الانتخابات النيابية والاستحقاق الدستوري الذي لن تعيقه اصعب الظروف، فحقوق الانسان كل لا يتجزا ولا يمكن ان نحتج باي ظرف لتعطيل تلك الحقوق ومنها الحق في الترشيح والانتخاب والحق في التداول السلمي للسلطات والحق في ادارة الدولة والشؤون العامة .

السيدات والسادة

وفي إطار تعزيز التعاون مع منظمة الامم المتحدة فان الحكومة العراقية تعاملت ولا تزال بشفافية مع اصحاب الولايات من المقررين الخواص والخبراء وممثلي الامين العام حيث استقبل العراق مؤخرا المقرر الخاص المعنى بالاعدام خارج نطاق القضاء او باجراءات موجزة ، وقدم لها كل التسهيلات المناسبة لزيارتها وامن لها كل ما طلبته لقاءات وزيارات ، كما سهلنا لها مقابلة المنظمات غير الحكومية والناشطين بحرية تامة ودون اي تدخل حكومي ، وفي نفس السياق وقع العراق بياناً مشتركاً مع ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة السيدة (زينب بنكورا) بشأن التعاون، والتنسيق في قضايا العنف الجنسي في الصراعات المسلحة، وتضمن البيان المشترك البدء بعمليات توثيق البيانات، وجمع الأدلة الخاصة بضحابا العنف الجنسى، والحرائم التي ارتكبها الإرهاب في العراق ضد مكونات الشعب العراقي كافة. كما سيستقبل العراق خلفها السيدة براميلا باتس.

وقد شكل العراق لحنة خاصة برئاسة السيد وكيل

من المؤمل تقديمه عام 201 . وقدمت حكومة جمهورية العراق دعما واسعا لعمل المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق وذلك بتقديم ميزانية مالية مستقلة ودرجات وظيفية وابنية ومستلزمات مناسية لمهامها لضمان استقلالها وفقا لمبادئ باريس وهى تمارس دورها بموضوعية وترتبط محلس النواب ، كما تتعامل هذه الهيئة المستقلة مع لهيئات التعاهدية بشكل فاعل ودائم ومباشر دونما أي تأثير أو ضغوطات من اية جهة كانت.

Haidar Al Zamily

وزارة العدل لتسهيل عملية استقبال المقررين الخواص

السيدات والسادة

ان العراق يواصل جهوده للانضمام الى الاتفاقيات

الدولية المعنية بحقوق الانسان والبروتوكولات الملحقة

بها ، في ظل القانون العراقي ومتطلبات الانضمام

واهمية ان يكون ذلك الانضمام حقيقيا وليس شكليا

بما يعنى التطبيق الفعلى لتلك الاتفاقيات ، بذلك يسعى

العراق ان يكون طرفا في جميع الاتفاقيات الرئيسية،

ولضمان الاستجابة لمتطلباتها فقد شكل العراق لجنة

وطنية عليا لكتابة التقارير والتعامل مع المعطيات

الدولية لحقوق الانسان تضم في عضويتها كبار الموظفين

المعنيين بموضوع الاتفاقيات ، كما شكل العراق لجانا

فرعية تعمل حاليا على تقديم التقارير في مواعيدها

الرسمية المحددة من اللجان المعنية ، وفي نفس الوقت

انشأ العراق جهازا مؤسساتيا لانجاز المتطلبات الدولية

في مجال حقوق الانسان يعمل حاليا على رفع مستواها

الاداري والقانوني والفني لاهمية عملها ، ان العراق

يتعاون مع اصحاب الولايات كافة من طلبات واسئلة

واستبانات وتقارير ويقدم مساهماته فيها بشكل دوري

ودون اي تاخير ، ويتعاون مع الية الاجراء العاجل

بموجب المادة 30 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع

الاشخاص من الاختفاء القسري للوصول الى حقيقة

ادعاءات فقدان الاشخاص ومصيرهم، ويتعامل ايضا

بشكل ايجابي مع طلبات الفريق العامل المعنى بحالات

السيدات والسادة :

تمثل الية الاستعراض الدوري الشامل فرصة لمراجعة

ملف حقوق الانسبان على الصعيد الوطنى والدولي

وبعد مناقشة تقرير العراق في الجولة الثانية عام

2014 أصدر مجلس الوزراء العراقي قرارا بإعادة

تفعيل الخطة الوطنية لحقوق الانسان لوضع أليات

تنفيذ التوصيات التي تلقاها العراق بعد تلك المناقشة

الاختفاء القسري وغير الطوعي .

والتعامل مع طلباتهم.

of Justice of Iraq

العراق للاستعراض الدوري الشامل للجولة الثالثة الذي

ويعمل العراق بشكل دائم على اعادة النظر بتشريعاته لضمان تو افقها مع المعايير الدولية ، ان توصيات الهيئات التعاهدية وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل قدمت فرصة ثمينة افاد منها العراق في اقتراح مشاريع قوانين يجرى دراستها حاليا او انها صدرت بالفعل ، وقد قدمنا تفاصيل ذلك في التقارير الدورية للجان التعاهدية لحقوق الانسان في الامم المتحدة.

السيدات والسادة

في مجال حقوق المراة فان العراق يشهد تطوراً ملموساً ويتجلى ذلك في مساهماتها الفعالة في بناء الدولة ومشاركتها مع الرجال في تستمها المناصب الوزارية وتقلدها المناصب الادارية العليا في مؤسسات الدولة كافة ، فضلاً عن ابداء اراءهن وحريتهن في التعبير وفي إختيار انماط حياتهن بعيدا عِن التسلط الحكومي ،ان المرأة العراقية لها دوراً كبيراً في تأسيس وادارة المنظمات الانسانية غير الحكومية وعلى المستويات المختلفة لاسيما تلك التى تتعلق بحقوق الطفل ومناهضة التمييز ضد المرأة وغيرها ، فالحكومة العراقية تسعى سعياً حثيثا" من اجل توفير الارضية المناسبة لتعزيز مفاهيم حقوق الانسان في مجمل الحياة اليومية للفرد العراقي . الذي سيزيد من دور ومسؤوليات المراة العراقية في دعم عملية بناء السلام لما بعد الانتصار على تنظيم داعش الارهابي . كما قامت الحكومة العراقية بعقد مؤتمر في بغداد الشهر

الماضى لاطلاق خطة العمل الوطنية العراقية لقرار مجلس الامن المرقم 1325 بشان المراة والسلام والامن. وبشأن حقوق الاقليات التي تاثرت بشكل كبير بعد هجمات داعش الارهابي على مناطقها ، فان العراق يعمل على توفير الحماية اللازمة لمناطق تواجدها وحماية حقوقها في التعبير عن الرأي وحرية الدين والعقيدة وحقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمل الجاد من اجل بناء اواصر التعايش

السيدات والسادة .

قامت الحكومة العراقية بالتعاون مع دولة الكويت الشقيقة والامم المتحدة والبنك الدولى بالتحضيرات اللازمة لانجاح مؤتمر اعادة اعمار العراق الذي عقد في منتصف هذا الشهر والذي يعتبر مؤتمرا" تنمويا" اكثر من انه مؤتمرا للمانحين وبمشاركة العديد من الدول والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى والذي دعم رؤى الحكومة العراقية لما بعد الانتصار على تنظيم داعش الارهابي لاعادة اعمار المناطق المحررة ولايسعنا الا ان نشكر الدول والجهات الدولية ومنظمات المجتمع المدنى التي قدمت دعمها للعراق في هذا المؤتمر. ان عالمية حقوق الانسان تستوجب ان لا نتوقف عند

مسميات وحدود جغرافية معينة ، فلا شك ان حجم انتهاكات داعش وجرائمه حركت فيكم شعور التضامن مع الضبحايا، ودفعت دولكم ومؤسساتها واجهزة الامم المتحدة للبحث عن سبل لدعم العراق بمختلف مؤسساته، ندعوكم اليوم للحضور والتواجد على ارض الواقع فحقوق الانسان تناديكم لملاحقه مجرمي اعش المنتهكين لحقوق الانسان وتقديمهم للمحاء امام القضاء العراقي المختص لاخذ جزاءهم العادل ، كما ندعوكم للمساهمة في بناء المؤسسات العراقية كي تعمل بكفاءة وفاعلية اكبر، وتقديم الدعم التقنى في مختلف المجالات لمواكبة التطور في عمل الهيئات الدولية ونود ان نعرب عن قلقنا ازاء تنّامي ظاهرة العداء للاسلام و المسلمين ويشكل خاص اللاجئين منهم يوصفها مظهرا جديدا للعنصرية والتعصب والتحريض على الكراهية

وزير العدل

تطبيقا للبرنامج الحكومي الهادف لإعادة الحياة الم المحافظات المحررة

وزارة العدل تعلن عن افتتاح دائرتي كاتب عدل القيارة وربيعة في محافظة نينوي

أعلن وزير العدل د.حيدر الزاملي، عن افتتاح دائرتى كاتب عدل القيارة وربيعة في محافظة نينوى تطبيقا للبرنامج الحكومي الهادف لإعادة الحياة الى المحافظة بعد اكتمال

تحريرها من عصابات داعش الارهابية. وقال بيان صادر عن الوزارة ان افتتاح الدوائر تم برعاية وزير العدل د. حيدر الزاملي ضمن الخطة الإستراتيجية التي اتبعتها الوزارة

لتوسيع نشباط خدماتها في المحافظات. وأوضح البيان ان الدوائر العدلية سجلت حضورها الاول بين المؤسسات الحكومية بعد تحرير المحافظات من تواجد عصابات داعش

بهدف اعانة العوائل المتضررة من الارهاب على العودة الى مناطق سكناها. يشار الى ان حفل الافتتاح قد شهد حضورعددا من الشخصيات الرسمية والشعبية في المحافظة.

لدى لقائه رئيس اتحاد الصحفيين العراقيين

وزير العدل: نتعاون بشكل إيجابي مع وسائل الإعلام المحلية والعالمية الرصينة



بحث السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، مع رئيس اتحاد الصحفيين العراقيين عبد المجيد المحمداوي سبل تعزيز التعاون سن الجانبين.

جاء ذلك خلال استقبال السيد الوزير للوفد الزائر في مكتبه الرسمى بمقر الوزارة مؤكدا أن الوزارة تتعاون بشكل إيجابي مع وسبائل الإعلام المحلية والعربية والعالمية بإيجابية بهدف اطلاع الرأى العام على مجمل النشاطات والانجازات

بــدوره، اشــاد الـوفـد الـزائـر

الاعلام، مؤكدا أن الاتحاد يعمل على رصيد الحالات الايحابية في خدمة المواطنين وتحسين ظروف العمل وهذا مما يتم الشهادة به للسيد وزير العدل بالرغم من الظروف التي يمر بها البلد من ضائقة مالية والطلب المتزايد على توسيع الخدمات المقدمة للمواطنين، وقدم السيد رئيس الاتحاد كتاب شكر وتقدير للسيد الوزير على

المجتمع.

بتعاون الوزارة في مجال تقديم

المعلومات والأخبار إلى وسائل

جهوده الملحوظة في خدمة

ومتابعة توصياتها، ويموجب هذا القرار تشكلت اللحنة الدكتور حيدر الزاملي الوطنية للتنسيق والمتابعة وهي مستمرة بالعمل جنبا الى جنب مع لجنة فرعية مختصة تعمل على اعداد تقرير على هامش اعمال الدورة 37 لجلس حقوق

الانسان التي تعقد في جنيف

بتوجيه مباشر من السيد وزير العدل قام وفد وزارة العدل المشارك في الدورة المذكورة وبالتنسيق والتعاون مع ممثلية العراق في جنيف يتوزيع مئات النسخ من كتب (جهود الحكومة العراقية في مجال حقوق الانسان بعد عام 2003) وباللغتين العربية والانكليزية للتعريف باهمية ملف حقوق الانسان في العراق الجديد من حيث المؤسسات والتشريعات

والاجراءات، ولاقى الكتيب اهتماما كبيرا حيث نفذت الكميات خلال اليوم الاول للدورة. وتمثل هذه المادرة الأولى من نوعها في سجل العراق في مجال حقوق الانسان باتجاه تعريف المحتمع الدولى بالحقائق الرسمية لملف حقوق الانسان ودحض الادعاءات التي تطلقها بعض المنظمات في اروقة الامم المتحدة والمجتمع الدولي.

خلال استقباله محافظ كربلاء

وزير العدل: العمل المشترك وتكامل الأدوار ضمان لتقديم خدمة افضل للمواطنين

ذكر السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي ان العمل المشترك والتعاون البناء في اطار القانون بين وزارات الدولة والادارات المحلية في المحافظات يضمن تحسين ظروف العمل في دوائر الدولة لتقديم خدمة افضل للمواطنين. ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمى بمقر الوزارة اليوم الخميس محافظ كربلاء المقدسة السيد عقيل الطريحي، وجاء خلال الحديث البحث عن افضل الألبات للتعاون لتحقيق

مصلحة المواطن وفي الاطار الذي رسمه القانون. كذلك اكد السيد المحافظ استعداد ادارة المحافظة لتقديم ما من شأنه دعم دوائر ومؤسسات الدولة في المحافظة ومن ضمنها الدوائر التابعة لوزارة العدل

وقد حضر اللقاء الاستاذ حسن العكيلي مفتش عام

لتحسين الواقع الخدمي لابناء المحافظة.

خاصّتين. ولجميع الأطفال حقّ التمتّع بذات

الحماية الاجتماعية سواء ولدوا في إطار الزواج

1) لكلُّ شخص حقَّ في التعليم. ويجب أن

يُوفَر التَّعليمُ مجَّانًا، على الأقل في مرحلتيه

الابتدائية والأساسية. ويكون التعليمُ الابتدائيُ

إلزاميًا. ويكون التعليمُ الفني والمهني متاحًا

للعموم. ويكون التعليمُ العالَي مُتاحًا للجميع

(2) يحب أن يستهدف التعليمُ التنميةَ الكاملةَ

لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق

الإنسان و الحريات الأساسية. كما يحب أن يعزَّز

التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم

وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيّد

الأنشطة التي تضطلع بها الأممُ المتحدة لحفظ

(3) للأباء، على سبيل الأولوية، حقَّ اختيار

(1) لكلُّ شخص حقَّ المشاركة الحرَّة في حياة

المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون،

والإسهام في التقدُم العلمي وفي الفوائد التي

لكل شخص حقّ في حماية المصالح المعنوية (2)

وِالمادية المترتّبة على أيُّ إنتاج علمي أو أدبي أو

لكل فرد حقّ التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن

أنُ تتحقُّق في ظلُّه الحقوقِ والحريَّات المنصُّوص

(1) على كلّ فرد واجباتٌ إزاء الجماعة، التي

فيها وحدها يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحرّ

(2) لا يُخضع أيُ فرد، في ممارسة حقوقه

وحرّياته، إلاّ للقيود التي يقرّرها القانونَ

مستهَدفا منها، حصرًا، ضمانَ الاعتراف الواحب

بحقوق وحرّيات الآخرين واحترامها، والوفاءَ

بالعادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام

(3) لا يجوزُ في أيّ حالً أن تُمارَسُ هذه الحقوقَ

على نحو يناقض مقاصدَ الأمم المتحدة ومبادئها.

ليس في هذا الإعلان أيُ نصّ يجوز تأويله

على نحو يفيد انطواءه على تُخويل أيَّة دولة

أو جماعة، أو أيّ فرد، أيّ حقّ في القيام بأيّ

نشاط أو بأيّ فعلَ يهدف إلى هدِّم أيّ من الحقوق

ورفاه الحميع في مجتمع ديمقراطي.

والحرّيات المُنصوص عليها فيه.

عليها في هذا الإعلان تحقُّقًا تامًا.

نوع التعليم الذي يُعطى لأو لادهم.

أو خارج هذا الإطار.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة

والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء. لكلّ إنسان حقّ التمتّع بجميع الحقوق والحرّيات

المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز منَ أيّ نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدّين، أو الرأي سياسيًا وغير سياسي، أو الأصل الُوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أيّ وضع آخر. وفضلا عن ذلك لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلا أو موضوعًا تحت الوصاية أو غير متمتّع بالحكم الذاتي أم خاضعًا لأيّ قيد آخر على سيادته.

لكلُ فرد الحقُّ في الحياة والحرِّية وفي الأمان

لا يجوز استرقاقَ أحد أو استعبادُه، ويُحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما.

أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة

بالشَّحْصية القانونية. الناسُ جميعًا سواءً أمام القانون، وهم يتساوون

في حقَّ التمتّع بحِماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حقّ التمتّع بالحماية من أيّ تمييز

المُختصّة لإنصافه الفعلي من أيّة أعمال تنتهك الحقوقِ الأساسيةُ التي يُمنحها إيّاه الدستورُ أو

لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه

لكلِّ إنسان، على قدم المساواة التامة مع الأخرينِ،

لا يجوز إخضاعُ أحد للتعذيب ولا للمعاملة

لكلَّ إنسان، في كلَّ مكان، الحقَّ بأن يُعترَف له

ينتهك هذا الإعلانُ ومن أيّ تحريض على مَثل هذا لكلُّ شخص حقَّ اللجوء إلى المحاكم الوطنية

المادة 10.

الحَـقَ فِي أَن تُنظرِ قضيتُه محكمةً مستقلةً ومحايدةٌ، نظرًا مُنصفًا وعلنيًا، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أيّة تهمة جزائية تُوجّه إلّيه.

(1) كلُّ شخص متَّهم بجريمة يُعتبر بريئًا إلى أن يثبت ارتكابُه لها قانونا في محاكمة علنية تكون قد وُفرت له فيها جميعُ الضّمانات اللازمة للدفاع

(2) لا يُدان أيُ شخص بجريمة بسببِ أيّ عمل أو امتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكّل جُرمًا بمقتضى القانون الوطنى أو الدولي، كما لا توقع عليه أيَّة عقوبة أشدٌ من تلك التي كانت سارية في الوقت الذي ارتكب فيه الفعل الجرمي.

لا يجوز تعريض أحد لتدخّل تعسُّفي في حياته الخاصية أو في شيؤون أسيرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمسُ شرفه وسمعته. ولكل شخص حق في أن يحميه القانونَ من مثل ذلك التدخُل أو تلك الحملات.

(1) لكلّ فرد حقُّ في حرّية التنقّل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة.

(2) لكلُّ فرد حقَّ في مغادرة أيِّ بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده.

(1) لِكُلُّ فَرِد حَقَّ التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتّع به خلاصًا من الاضطهاد. (2) لا يمكن التذرُّعُ بهذا الحقّ إذا كانت هناك ملاحقة ناشئة بالفعل عن جريمة عير سياسية أو عن أعمال تناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

(1) لكل فرد حق التمتع بجنسية ما. (2) لا يجوز، تعسُّفًا، حرمانُ أيّ شخص من جنسيته و لا من حقَّه في تغيير جنسَيته.

(1) للرجل والمرأة، متى أدركا سن البلوغ، حقّ التزوُّج وتأسيس أسرة، دون أيّ قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدِّين. وهما متساويان في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى

(2) لا يُعقد الزواجُ إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاءً كاملُ لَا إكراهُ فيه. (3) الأسرة هي الخلية الطبيعية والأساسية

في المجتمع، ولها حقّ التمتّع بحماية المجتمع المادة 17. (1) لكلّ فرد حقّ في التملُّك، بمفرده أو

بالاشتراك مع غيره. (2) لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً.

لكلُّ شخص حقَّ في حرّية الفكر والوجدان و الدِّين، ويشمل هذا الحقُّ حرّيته في تغيير دينه أو معتقده، وحرّيته في إظهار دينه أو معتقده

بالتعبُد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.

مضايقة، وفي التماسَ الأنباء والأفكار وتلقيها المادة 20.

الاجتماعات والجمعيات السلمية. (2) لا يجوز إرغامُ أحد على الانتماء إلى جمعية

العامة لللده، إمّا مناشرةً وإمّا بواسطة ممثلين يُختارون في حرّية.

لكلُّ شخص حقِّ التمتُّع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقّ حرّيته في اعتناق الأراء دون

MATTER WHIST STREET

re Derrebos del Hambre

ونقلها إلى الأخرين، بأيّة وسيلة ودونما اعتبار (1) لكلّ شخص حقّ في حرّية الاشتراك في

(1) لكلُّ شخص حقَّ المشاركة في إدارة الشؤون

(2) لكلُّ شخصٌ، بالتساوي مع الأخرين، حقَّ تقلّد الوظّائف العامّة في بلده.

(3) إرادةُ الشعب هي مناطُ سلطة الحكم، ويحب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريًا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرّي أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرّية التصّويت.

لكلُّ شخص، بوصفه عضوًا في المجتمِع، حقَّ في الضمان الاجتماعي، ومن حقَّه أن تُوفُّر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرّية.

(1) لكلّ شخص حقّ العمل، وفي حرّية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومُرضَية، وفي الحماية من البطالة. (2) لجميع الأفراد، دون أيّ تمييز، الحقّ في

أجر متساو على العمل المتساوّي. لكلُ فُرِد يعمل حقّ في مكافأة عادلة ومُرضية (3)

الكرفانات (16651) وعدد العوائل

الساكنة بالكرفانات (15249)

وعدد الدور (3325) وعدد العوائل

الساكنة بالدور (1491) والمجموع

الافقى للعوائل (148191)

واعداد المخيمات (175) ،

شيملت هذه الأعداد اثنا عشر

تكفل له و لأسرته عيشيةً لائقةً بالكرامة البشرية،

(4) لكلَّ شُخص حقُّ إنشاء النقابات مع أخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

إجازات دورية مأجورة.

(2) للأمومة والطفولة حقّ في رعاية ومساعدة

وتُستكمَل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية.

وخُصوصًا في تحديد معقول لساعات العمل وفي

لكلُّ شخص حقَّ في الراحة وأوقات الفراغ،

(1) لكلُّ شخص حقَّ في مستوى معيشة

يكفى لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصّة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحقُّ في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن

إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.

ولكثرة التقارير التي تصدرها التزاما للمهمة الملقاة على عاتق المنظمات الدولية والمحلية وزارة العدل بملف حقوق الانسان المعنسة بحقوق الانسسان تابعت الدائرة القانونية – قسم عن تردي الواقع الخدمي والصحي الرصد التقرير الذي نشره المرصد والامنى في مخيمات النازحين العراقى لحقوق الانسان بخصوص واتهام الحكومة بالتقصير الاوضباع الانسبانية في مخيم تل والاهمال تجاه تقديم المساعدات الجرابيع بناحية تل عبطةً في مدينة اللازمة للنازحين ، تم رصد التقرير

والعمل على التأكدمن اضافة الى ان هناك منظمات تعمل في المخيم وقد قامت بانشاء مستوصف المعلومات السواردة فيه وتبين ان مخيم تل الجرابيع يحتوي فيه معاون طبى وكادر من اهالى على 1300 خيمة ويسكنها قرية تل الجرابيع ، والمخيم مؤمن 960 عائلة وبواقع 5100

العدل تتابع الاوضاع الانسانية في مخيم تل الجرابيع في تلعفر

والمخيم تابع لقضاء تلعفر وتقدم له جميع المواد الاغاثية الحكومية

من الناحية الامنية.ويذكر ان اعداد الخيم لغاية 20/8/2017 بلغت (152985) خيمة وعدد العوائل الساكنة بالخيم (121480) وعدد

تنسيق العمل مع الحشد الشعبي للرد على الادعاءات التي تصدر من منظمات حقوق الانسان

مع كل انتصار يتحقق في جبهات القتال ضد الارهاب (داعش) تظهر اصوات نشاز في محاولة منها بالتشكيك في دور وبطولات الحشد الشعبى تارة تكون هذه الاصوات عبر تصوير مقاطع فيديو تظهر فيها انتهاكات تحصل من قبل افراد يدعون انتمائهم للحشد الشعبي تجاه ابناء المناطق المحررة او تارة اخرى من

خلال تقارير تصدر من منظمات معنية بحقوق الانسان فيها اساءة الى الحشد الشعبي وتسميته (بالحشد الطائفي) ولاجل الوقوف بوجه هذه الهجمات ولبيان دور الحشد في الجانب الانساني من خلال عمليات التحرير وخاصة تحرير الموصل ، وكون من مهام القسم رصد الادعاءات والمزاعم الواردة في

رصدت وزارة العدل-الدائرة القانونية

قسام حقوق الانسان ازدياد ظاهرة

تعرض الاطفال الى العنف في البيت

او المدرسة حيث أظهرت أفلام قيام أب

في البصرة بتعذيب الطفلة زهراء التي

تبلغ من العمر سنة ما أدى الى نقلها إلى

لستشفى للعلاج إلا انها توفيت نتيجة

واضحة على ظهره وساقيه تطلبت نقله

إلى المستشفى لتلقى العلاج، وحوادث

عدم تحملها الاصابات.

كتابة تقارير الهيئات والمنظمات الصادرة من الحهات الدولية

المعنية بحقوق الانسيان ولغرض التنسيق والتعاون مع هيأة الحشد الشعبي . قام فريق ميداني بزيارة هيئة الحشد الشعبى لتعزيز التعاون والتنسيق في الرد على الاتهامات كالمرة المرش الجسلي هل الاطمال

وقامت اقسام حقوق الانسان برصد وأظهر فيلم آخر قيام أب في النجف بتعذيب طفلتيه زهراء وغدير بالضرب المبرح مما استدعى نقلهما إلى المستشفى بعد اصابتهما بكسور وجروح في جميع أنحاء الجسم. وفيلم أخر لفتاة تدعى بنين في بغداد قد تم تعليقها في السقف بالمقلوب وضربها من قبل أفراد عائلتها بطريقة تشبه أساليب الأجهزة القمعية، واظهرت مواقع التواصيل الاحتماعية الطفل في الاسرة والمدرسة والمجتمع). على عباس في كركوك الذي تم تعذيبه بالضرب بالألات التى تركت أثارا

وليشاعة هذه الجرائم المرتكبة بحق الاطفال عملت وزارة العدل على تقديم العديد من المقترحات الى جهات عدة لتفعيل اجراءاتها وحماية الاطفال الذين يتعرضون للعنف وضرورة

الموضوع وبيان رأيه الذي يؤكد ان المشرع العراقى لم ينظم جريمة العنف الاسسري في قانون خاص ، حدث نلاحظ أن الجرائم المتعلقة في الطفولة منصوص عليها في قانون العقوبات وقانون الاحوال الشخصية مع العلم ان الدستور العراقي اشار في المادة (29/ رابعا: تمنع كل اشكال العنف و التعسف

الاسمري والتشديد على تنشيط دور الباحث الاجتماعي في المؤسسات التربوية وتعزيز التواصل بين المدرسة واسيرة الطالب للاطلاع على المشاكل الخاصة بالطفل وايجاد السبل لحلها ، ودور الاعلام ومنظمات المجتمع المدني في تقديم البرامج التوعوية واقامة الدورات والجولات الميدانية في المناطق النائية والشعبية لزيادة الوعي الثقافي والاجتماعي وللأطلاع على المشاكل والمعوقات وايجاد السبل لحلها ، ونشر التوعية الدينية للحد من الظواهر السلبية التي تتعرض لها الاسرة والمجتمع العراقي.

الاسسراع في اقسرار قانون العنف

رصدت الدائرة القانونية-قسم الرصد تقرير موسيع نشرته بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بعنوان (تعزيز وحماية حقوق ضحايا العنف الجنسى الذين وقعوا في اسر داعش/او في المناطق التي سيطر عليها داعش في العراق). تناول التقرير تعرض اعداد كثيرة من الفتيات

والنساء وحتى الرجال والاولاد للعنف الجنسي (اغتصاب واستعباد جنسي والاتجار بالبشر) واكد التقرير على ضيرورة العمل على دمج الضحايا الى عوائلهم وتحمل الجناة الذين ارتكبوا العنف الجنسي المسؤولية، واعتبار جرائم داعش ترقى الى جرائم الحرب وجرائم ضد الانسانية ومن المحتمل أن ترقى الى جرائم الإبادة الجماعية .حيث استهدف التنظيم الارهابى المكون الايزيدي وقدرت المصادر عدد القتلى (-2000 5500) والمختطفين (6416) من الاطفال والنساء .واشار التقرير الى تعرض المدنيين الى مضايقات او هجمات انتقامية من قبل المجاميع المسلحة التي كانت تقاتل ضد داعش الارهابي وخاصة الذين يعتقد انهم يدعمون او ينتمون للتنظيم .وبين التقرير ان العراق كان قد وقع مع الممثل الخاص للامين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع بياناً في عام 2016 حول منع العنف الجنسي حيث وفر هذا البيان فرصة للتعاون في ستة مجالات (اولا دعم الاصلاح التشريعي في مجال السياسات لتعزيز الحماية من العنف الجنسي وعودة النازحين ودمجهم بالمجتمع، ثانيا ضمان مساءلة مرتكبي العنف الجنسي، ثالثاً ضمان تقديم الخدمات ودعم المستلزمات المعيشية وتعويض الناجيات والاطفال الذين يولدون نتيجة الاغتصاب، رابعاً اشراك روؤساء العشائر ورجال الدين والمجتمع المدنى والمدافعين عن حقوق المرأة في منع جرائم العنف الجنسي

وتسهيل عودة ودمج النازحين،خامسا ضمان ان الاعتبارات الخاصة بالعنف الجنسي يتم التعبير عنها ،سادساً اذكاء الوعى والتعميق في المعرفة بالعنف الجنسي من خلال الاعلام وحملات التوعية العامة). وطرحت البعثة في تقريرها عدداً من التوصيات

التي لا تتفق وزارة العدل في البعض منها وترى ان رأيها بخصوص انضمام العراق في نظام روما الاساسى - المحكمة الجنائية الدولية -(هو عدم الانضمام اليه كون الموضوع يمس السيادة الوطنية للعراق وكذلك يتدخل في الولاية القضائية) .اما فيما يتعلق باعتماد اطار عمل تشريعي لمنح المحاكم المحلية الاختصاص على الجرائم الدولية فأن الوزارة ترى : (ان التكييف القانوني لجرائم داعش هي جرائم ارهابية وليست جرائم دولية وتخضع للقوانين العراقية المختصة كقانون العقوبات رقم (111) لعام 1969 وقانون مكافحة الارهاب رقم (13) لعام 2005 وقانون اصول المحاكمات الجزائية , قم (23) لعام 1971 وهناك مشروع قانون لتشريع الجرائم الدولية معروض امام الجهات المختصة اما بالنسبة للمحاكم المتخصصة فقد صدر قرار لمجلس القضاء الاعلى بتشكيل هيئة تحقيقية في محكمة تحقيق الشمال في الموصل للنظر ومتابعة الجرائم الواقعة على المكون الايزيدي اضافة الى ذلك تم تشكيل محكمة تحقيقية متخصصة بالتحقيق في الجرائم الارهابية وتحال الاوراق التحقيقية بعد اكتمال التحقيق فيها وكفاية الإدلة الثبوتية الى محكمة الجنايات وفقا للقوانين العراقية المختصة).

علما ان العراق يسعى بخطوات عديدة لتخفيف من الاثار التي خلفها داعش تجاه النساء والفتيات وكانت من بين هذه الخطوات اعتماد يوم 9/6 من كل عام يوما وطنيا للقضاء على



وزارة العدل تتابع تقرير دولي

وزير العدل يوجه من خلال مجلس العدل بإكمال اجراءات توزيع قطع الاراضي على موظفي الوزارة في بغداد والمحافظات

وجه وزير العدل د.حيدر الزاملي، بمفاتحة عقارات الدولة في وزارة المالية لإكمال معاملة قطعة الارض المخصصة لوزارة العدل في بغداد لتوزيعها على الموظفين وكذلك في باقى المحافظات.

جاء ذلك خلال ترأسه جلسة مجلس العدل يوم الاثنين الماضي بحضور مفتش عام الوزارة الاستاذ حسن العكيلي ووكيل الوزارة الاداري والمالى الاستاذ عيد الكريم فارس السعدي والمدراء العامون.

وابتداء السيد الوزير الجلسة بمراجعة جدول

متابعة قرارات مجلس العدل في الجلسة الاخيرة لعام 2017 ومنها اجابات الدوائر حول تقارير الزيارات الخاصة بدوائرهم مشيراً الى ان الوزارة تراعى موظفيها في جميع الظروف لأنهم قدموا تضحيات كبيرة في مواجهة الإرهاب وأداء عملهم بحرص عال ووطنية منقطعة النظير.

وناقش السيد الوزير واعضاء المجلس الية افتتاح دائرة تسجيل عقاري الزهور في محافظة نينوى بالتنسيق مع الحكومة المحلية في المحافظة لإعانة

العوائل النازحة بالإضافة الى قرار المجلس على اعادة نشر جريدة الوقائع العراقية على الموقع الالكتروني للوزارة بعد مرور شهر على طبعاتها الورقية كما ناقش ايضا مقترح دائرة التنفيذ حول تنسيقها مع مكتب المفتش العام من اجل تقديم افضل الخدمات العدلية ومتابعة عمل الدوائر التابعة لها. وبحث السيد الوزير وأعضاء مجلس العدل مقترح

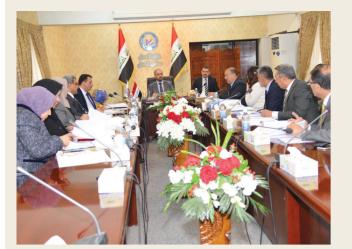
الدائرة القانونية بإعادة طبع الدستور العراقي كونه

طبع مرتين خالاً العامين 2006-2005، ويوجد

الى نسخة الكترونية تنشر على موقع الوزارة، يشار الى ان قانون النشر قد أعطى صلاحية لوزير العدل بإعادة طبع الدستور. وفي ختام الجلسة تم التصويت على الخطة

الاستراتيجية للوزارة للأعوام 2018 - -2019 2020-2021 ومناقشة المذكرة التنفيذية لاتفاقية التعاون المنعقدة بين وزارة العدل ووزارة الاتصالات حول مكننة الدوائر العدلية.

في الطبعات الكثير من الإخطاء ألاملائية بالإضافة



دائرة رعاية القاصرين تنظم دورة تدريبيه لموظفي صلاح الدين على مشروع المكننة وفقا للنظام الجديد

نظمت دائرة رعاية القاصرين التابعة لوزارة العدل لجنة مكننة الدائرة دورة تدريبية لموظفى دائرة محافظة صلاح الدين في مقر مديرية رعاية قاصرين الرصافة ولمدة خمسة ايام.

وقالت مدير عام الدائرة الست هند عبد جميغ: ان هذه الدورة جاءت للمساهمة في اعداد كادر وظيفي يتمكن من أدارة العمل في مبنى المديرية بعد تحريرها من عصابات داعش الارهابية.

وأضافت المدير العام: تم خلال الدورة جرد الاجهزة الخاصبة بالمشروع بعد تدريب الموظفين على



البرنامج الحسابي في الارشفة الالكترونية m.file، موكدة ان هدف المشعروع يتمثل بتأسيس نظام معلومات هوية اساسية للقاصر والوصية وصاحب التركة والحفاظ على المعلومات لإنشاء مركز بيانات بمواصفات عالية قادرة على استيعاب العمليات المتوقعة، اضافة الى تأسيس ربط النظام بين مركز الدائرة في بغداد والمديريات التابعة لها في انحاء العراق وتدريب العاملين على هذا النظام وبما يقدم خدمة المحافظة على امو أل القاصرين وحمايتها من

قام قسم ادارة الجودة التدقيق الداخلي في الشياملة والتطوير المؤسسى فى وزارة السعدل بتوزيع شىهادات تخرج دورة التدقيق الداخلي لنظام ادارة الجودة. وقال مدير القسم الاسستاذ تحسين الجـــبـوري: ان المتخرجين من هذه الدورة سيتم تهيئتهم

للقيام بعمليات

دوائرهم التي تهدف لتطبيق معايير انظمة الجودة بشكل صحيح يتطابق ومتطلبات بنود المواصيفات الدولية الخاصية بإدارة الجودة وأنظمة الصبحة والسبلامة المهنية والبيئية واعتماد نتائج التدقيق في عمليات التطوير



لرفع مستوى الاداء والوصول لتقديم خدمات عدلية عالية الجودة

قسم ادارة الجودة يوزع شهادات تخرج دورة التدقيق الداخلي

بينهم (177) نزيلاً مشمولون بالعفو العام

وزارة ألعدل: الإفراج عن (535) نزيل خلال شهر تشرين الثاني الماضي

أعلنت دائرة الإصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل عن موقفها الشهري الخاص بعدد المطلق سراحهم لشهر

تشرين الثاني الماضي.

وقال اعلام الوزارة: ان العدد الكلى للمفرج عنهم من

سجون الوزارة خلال الشهر الماضي بلغ (535) نزيلاً من سجون الوزارة في بغداد والمحافظات بينهم (177) مشمولون بالعفو العام، و (68) من النساء و (467) من الرجال تم الافراج عنهم بعد انتهاء فترات محكوميتهم.

وأكد اعلام ألوزارة: ان دائرة الاصلاح قطعت اشواطاً كبيرة في مجال عمليات اطلاق السراح مع تطبيقها نظام الأرشفة الالكترونية والذي يتيح امكانية تحديد النزلاء المنتهية احكامهم القضائية ويساهم بحسم ملفاتهم وفقا

للمدة القانونية المحددة لإطلاق السراح. يذكر ان عدد المطلق سراحهم بقرار العفو العام قد بلغ (6669) نزياد منذ شهر 11/2016 ولغاية .1/12/2017

الوقائع العراقية بالرقم (4476) اعلنت وزارة العدل عن

ضمن بيان استحداث دائرتي كاتب العدل في ناحيتي

حديدة الشط والوجيهية في محافظة دبالي

صدور العدد الجديد من جريدة

الوواخالعراق

معودات الجريدة الرسميث لجمهوريث العران الله ووثالهم الدوم بارمارم موراث

قانون تصديق القافية التشجيع والحداية التبادلة ال مكومة جمهورية العراق ومكومة الجمهورية الإسلامية الإي

من جريدة الوقائع العراقية متضمنة عدداً من القوانين ومرسوم وعددا من البيانات الحكومية . واوضيحت مدير عام

صندور العدد الجديد

دائرة الوقائع العراقية السبيدة شبذى عبد الملك أن العدد الجديد

تضمن عدداً من القوانين الحكومية كقانون تصديق اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية رقم (84) لسنة 2017، وقانون اتحاد البرلمانيين العراقيين رقم (86) لسنة 2017 ومرسوم جمهوري واحد خاص بتعيين رئيس المفوضية العليا لحقوق الانسان ونائبه.

واشارت السيدة المدير العام ان العدد الجديد تضمن ما بيانين الاول خاص باستحداث دائرتين للكاتد عدل العدل في ناحيتي جديدة الشط والوجيهية التابعتين الى محافظة ديّالى رقم (34) لسنة 2017 والبيان الأخر صادر عن وزارة الثقافة رقم (36)

مفتش العدل: الحبس (5) سنوات لموظفة أصدرت سندات عقارية مزورة

اعلن المفتش العام لوزارة العدل حسن حمود العكيلي عن اصدار محكمة الجنايات المختصة بقضايا النزاهة حكما حضوريا بالحبس الشديد لمدة (5) سنوات بحق موظفة كانت تشغل منصب معاون مدير التسجيل العقاري في المدائن أصدرت سندات عقارية مزورة وتسببت بضرر في مصلحة الدائرة التى تعمل بها. و اضاف العكيلي أن المدانة (و.ي.ك) استغلت منصبها وقامت بارتكاب ما يخالف واجبات وظيفتها عمدا لمنفعة شخص على حساب الدولة، مبينا انها قامت بإصدار سندات عقارية مزورة والتوقيع عليها بعد تغيير اسم المالك من وزارة المالية الى اسماء اشخاص آخرين ليس لديهم اي علاقة بالعقارات.

واشار المفتش العام الى ان المدانة قامت بتغيير جنس العقار من زراعى الى صناعى، بالإضافة الى تمشية معاملات عقارية (بيع) اصحابها مشمولين بقراري مجلس الحكم (88 و 76). واكد العكيلي، ان المدانة اعتمدت على قيود ساقطة الحكم وتعدد

ملكية العقارات لوزارة المالية وتزوير جنس العقارات وتزوير

وزارة العدل: السجن (7)

سنوات لموظفين في دائرة الإصلاح

هربا محكوما عام 2012



وزارة العدل تغلق دائرة تسجيل عقاري كربلاء

الاولى بسبب تجاوزات جهات تدعى الارتباط

بالمحافظ خارج القانون

مكتب المفتش العام

مساحات العقارات وتنظيم سندات قيد وارسالها للمصارف

بمعلومات مزورة لغرض الحصول على قروض، مما سبب

ضررا في مصلحة الدائرة التي تعمل فيها، لافتا الى ان المحكمة

وحدت من الادلة المتحصلة لديها واقوال الشهود والتحقيق الذي

اجراه مكتب المفتش العام لوزارة العدل سببا لادانتها استنادا

دائرة التخطيط العدلي تقيم دورات تدريبية لموظفي وزارة العدل

بهدف النهوض بمستوى الاداء المهني للموظفين

أقسام قسسم التدريب في دائسرة التخطيط العدلى، الدورة الخاصة سمحال (MICROSOFT PROJECT) على القاعة التدريبية فى مجمع الدوائر العدلية العامة في الكرخ للفترة من 1/2/2018 ولـغــايــة 15/2/2018 واكدت الدائرة، ان الهدف من اقامة هذه الدروات هو النهوض بمستوى الاداء المهنى لموظفي الدائرة والاجهزة العدلية من ذوي الآختصاصات الهندسية والفنية والتي تأتي في سياق مفردات الخطة التدريبية السنوية الخاصة.



وزارة العدل: التوصية بإبطال 20 قيداً عقاريا مزوراً بقيمة تجاوزت (28) مليار دينار

قال المفتش العام لوزارة العدل حسن حمود العكيلي، ان محكمة الجنايات المختصة بقضايا النزاهة أصدرت حكماً بالسجن (7) سنوات لموظفين في

دائرة الاصلاح العراقية قاما يتهريب أحد المحكومين عام ٢٠١٢. وأضاف العكيلي، ان المحكمة اطلعت على سير التحقيقات الخاصة بقيام المتهمين الهاربين (س.ق.ج) و (ع.خ.ج) بالاتفاق و الاشتراك مع متهم آخر بتهريب محكوم من احد سجون بغداد عام ٢٠١٢. وأشار المُفتش العام الى ان الأدلة توفرت لدى المحكمة بمقصرية المتهمين، فأصدرت حكمها غيابيا بسجن كل منهما (7) سنوات استنادا لأحكام المادة (269) من قانون العقوبات بدلالة مواد الاشتراك (47 و48 و49) منه، وإصدار امر قبض وتحـري، وتأييد حجز الأمــوال المنقولة وغير المنقولة

اعلنت وزارة العدل اليوم الاثنين المصادف ١٩/ ٢/ ٢٠ عن اغلاق دائرة تسجيل عقاري كربلاء الاولى وذلك لايقاف محاولات التلاعب والتجاوز على المال العام وحقوق المواطنين من قبل جماعات متنفذة تدعى ارتباطها بالسيد محافظ كربلاء وتسعى لتمشية معاملاتها خارج القانون وبقوة الكيانات التي تدعي الارتباط بها، وذلك بعد الهجوم يوم امس بالقوة المسلحة على الدائرة وترويع المواطنين

والتجاوز على الموظفين بطريقة غير حضارية

ولاتمت للقانون بصلة.



أعلن المفتش العام لوزارة العدل حسن حمود العكيلي عن التوصية بإبطال (20) قيد عقارى مزور تعود ملكيتها الى الدولة والمواطنين بقيمة تجاوزت (28) مليار دينار خلال عام (17). وقال العكيلى، ان قيدا عقاريا تعود ملكيتها للدولة تم الايصاء بإبطال تسجيلها، نتبجة عمليات التزوير التى رافقت إجراءات نقل ملكيتها بصورة غير قانونية، مبينا ان قيمة تلك العقارات تجاوزت (28) مليار دينار. أضاف المفتش

العام، ان العقارات الموصى بإبطال قيودها نتيجة التزوير والعائدة ملكيتها للمواطنين يلغت (3) قبود ىقىمة (511) ملبون دينار، وقد تم التوصية لنوى العلاقة بمراجعة المحاكم المختصة بغية اصدار قرارات قضائية بإبطال التسجيل الذي اكتسب الشكل النهائي، مشيراً في الوقت ذاته الى ان إبطال تسجيل العقارات التي لم يكتسب تسجيلها الشكل النهائي يكون بقرار من السيد الوزير وفق الصلاحيات المنوحة له والمواطنين.

في قانون التسحيل العقاري. ولُّفت المفتش العام الى أن أحد اهم أسبباب التزوير في معاملات التسجيل العقارى تعود الى استخدام الأسلوب الروتيني الورقي في انجاز المعاملات وخصوصا نقل الملكية، مؤكدا ان التحول الى مكننة إجراءات التسجيل العقاري واكمال ما خططت له السوزارة ضسروري للتخلص من الروتين والتلاعب بالأوراق الرسمية والتزوير بممتلكات الدولة

مدير عام دائرة الكتاب العدول يعقد اجتماعا لاستئناف العمل بالمناطق المحررة

عقد مدير عام دائرة الكتاب العدول الاستاذ حسين عبد عبيد، عضو المقر المسيطر عن وزارة العدل في الانبار اجتماعاً لبحث البات اعادة العمل في الدوائر العدلية بالمحافظة المحررة من سيطرة عصابات داعش الارهابية.

وبحث المدير العام، خلال الاجتماع الذي حضره كل من السيد مدير التسجيل العقاري ومدير رعاية القاصرين والمنفذ العدل الاول في الرمادي لغرض الاطلاع على سير العمل في

التي تم تحريرها مؤخرا من عصابات داعش الارهابية. يشمار الى ان وزير العدل د. حيدر الزاملي، قد وجه مدراء الدوائر العدلية بتسلم مهام عضوية المراكز المسيطرة في المحافظات المحررة من الارهاب بهدف اعادة العمل في الدوائر العدلية، عملا بالتوجيهات الحكومية باعانة الاهالي بالعودة الى مناطق سكناهم المحررة من عصابات داعش.



العراق مابعد داعش بحاجة الى تكاتف جميع مكونات مجتمعه مع مؤسسات الدولة لتثبيت التعايش السلمي

التقى السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي هذا اليوم بمكتبه الرسمي وفد من عشيرة السادة المعامرة و وفد من عشيرة بني مالك، وقد تطرق في حديثه الى ضرورة ان تتكاتف جميع مكونات المجتمع مع مؤسسات الدولة لتثبيت السلم المجتمعي والتعايش الأمن وخاصة فى مرحلة ما بعد داعش، ومباركاً للعشائر وابنائها فرحة النصر على جميع فلول داعش الارهابية وتحرير الاراضىي من سيطرتها بجهود القوات الامنية والحشيد الشعبي

موضحاً ان اعتماد الدولة على دور العشائر الاصيلة وابنائها البررة كان له الدور الاهم في هذا النصر ولله الحمد.





اخبار

مفتش العدل: السجن (10) سنوات لموظف زوّر سندات عقارية استخدمت كضمانات لقروض مصرفية



أصيدرت محكمة الجنايات المختصة يقضايا النزاهة حكما بالسجن لمدة (10) سنوات بحق موظف في مديرية التسجيل العقاري في المدائن، وذلك لاشتراكه بتزوير سندات عقارية استخدمت كضمانات لقروض مصرفية. وقال المفتش العام لوزارة العدل حسن حمود

2015 بتوقيع سندات المداينة الخاصة بعقارين تم تزوير مساحتهما وجنسهما مع مخالفات أخرى في المعاملة المقدمة الى مصرف الرشيد، لغرض اعتمادها كضمانات

اللجنة التحقيقية التي شكلها مكتب المفتش العام المتضمن مصادقة السيد وزير العدل على إحالة المقصرين الى هيأة النزاهة، وتأييد وقائع الدعوى بأقوال الممثلين القانونيين لمصرف الرشيد ودائرة عقارات الدولة الذين طلبوا الشبكوي ضد الموظف وشخص اخر لاشتراكهما يسترقة أمنوال النولية، لنذا فقد أصيدرت حكمها بالسجن لمدة (10) سنوات على الموظف في مديرية التسجيل العقاري في المدائن وتأييد حجز أمواله المنقولة وغير العكيلي، ان الموظف (١.شس.ح) قام في العام المنقولة، وإصندار امر قبض وتحري بحقه. ويشار الى ان محكمة الجنايات المختصة بقضايا النزاهة، سبق ان أصدرت عدة قرارات بالسجن ضد موظفين في مديرية التسجيل العقاري في للقرض المصرفي من المصرف المذكور. المدائن بتهم تتعلق بالتزوير لذات القضية.

وأضياف العكيلي، ان المصرف تسلم معاملة القرض، باعتبار أن قيمة العقارين تتجاوز

مبلغ القرض البالغ (14) مليار دينار،

وهو ما يخالف القيمة الحقيقة للعقارين.

وبيّن، ان محكمة الجنايات وجدت من محضر

نظمت وزارة العدل وبالتعاون مع وزارة الكهرباء ندوة تثقيفية حول خدمة وجباية الكهرباء، بهدف الارتقاء بمستوى الانتاج خدمة للصالح العام وانهاء ازمة انقطاع التيار

تناولت الندوة التي حاضر فيها محاضرين من وزارة الكهرباء، موضوع عقود الإدارة والجباية المبرمة بين القطاع الخاص ووزارة الكهرباء والنتائج المرجو تحقيقها من اعتماد هذه السياسة الجديدة التي تم تطبيقها في بعض المناطق في محافظة بغداد.

وركزت محاور الندوة على بيان أسباب لجوء وزارة الكهرباء الى هذا أسلوب الجباية ومبرراته بغية تحسين أداء قطاع الكهرباء وزيادة إنتاجها وضمان عدالة توزيعها وإزالة التجاوزات على الشبكات المزودة للطاقة الكهربائية وترشيد ومعالجة تبديد الطاقة

واستعرض المحاضر، الالية التي يمكن من خلالها الافادة من الطاقة الكهربائية بأقل الاجور وافضيل خدمة، وقد تفاعل موظفو الوزارة من مختلف الدوائر العدلية مع

بهدف ترشيد استهلاك الطاقة وانهاء ازمة انقطاع التيار الكهربائي

وزارة العدل وبالتعاون مع وزارة الكهرباء تنظم ندوة تثقيفية

حول خدمة وجباية الكهرباء

المعلومات المتحققة من الندوة، والتي من شأنها ايجاد حلول نهائية لازمة الكهرباء والمبالغ الاضافية التي تدفع للمولدات الاهلية وتساهم في اثقال كاهل المواطن.

وزير العدل وجه بتكريم الموظف المسؤول ومنحه كتاب شكر وتقدير

وزارة العدل: ضبط مزور في دائرة الكتاب العدول وتسليمه الى الجهات المختصة

أعلنت وزارة العدل، عن ضبط مزور في دائرة الكاتب العدل في البياع حاول تصديق وكالة عامة لمحاميه وابرازه وثائق تعريفية مزورة.

وقال مدير عام دائرة الكتاب العدول حسين عبد عبيد، ان الموظف المختص تحفظ على المستمسكات المزورة، وقام بتسليم الشخص المزور الى الجهات الامنية لاتخاذ الاجراءات القانونية بحقه.

واضباف المدير العام، ان وزير العدل د. حيدر الزاملي، وجه كتاب شكر وتقدير ومكافئة مالية للموظف الذي كشف حالة التزوير، لانه ساهم في الحفاظ على املاك المواطنين من التلاعب وادى مهام عمله بامانة واخلاص.

واوضح المدير العام، ان موظفى دائرة الكتاب

العدول يعتمدون اسلوب التدقيق للمستمسكات الثبوتية للمواطنين ويقومون بكشف العديد من حالات التزوير في المستمسكات والاوراق الثبوتية لبعض الاشخاص الذين يسعون للاستيلاء على اموال المواطنين.

يشار الى ان موظفي دائرة الكتاب العدل يخضعون لدورات مختصة من محاضرين مختصين في وزارة الداخلية بمحال كشف التزوير، من اجل تلافي حدوث عمليات تزوير في الاوراق الثبوتية، اضافة من صحة المستمسكات بكتب صحة الصدور لتلافى املاك المواطنين من التلاعب.

الى احالة المعاملات الى الدوائر ذات العلاقة للتثبت حدوث والتزوير في المعاملات والوكالات حفاظا على

استكمالاً لتقديم الخدمات في جميع المحافظات

وزير العدل يوجه مكتب المفتش العام لاكمال فتح المكاتب الفرعية في المحافظات

الى العقوبات الادارية واسترداد الاموال وايقاف وجه السيد وزير العدل الدكتور حيدر الزاملي مكتب المفتش العام في الوزارة لاكمال فتح فروع للمكتب

فى حميع محافظات البلاد وخاصة في المحافظات المحررة من الارهاب، وذلك لاستناد التدور الحكومي في مكافحة الفساد ومتابعة كل من تسول له نفسه المساس بمصالح المواطنين، خاصة وان الدور الرقابي لمؤسسات الوزارة ومنها مكتب المفتش العام في هذه الفترة ادى

الدور الكبير في مكافحة الفساد وكان اليد الضاربة ضد المفسدي والذي ادى الى احالة العديد منهم الى هيأة النزاهة والقضاء واصيدار العديد من الاحكام القضائية ضدهم بالاضافة

لانجازات قواتنا المسلحة البطلة في القضاء على جميع اوجه الارهاب. وفي الوقت ذاته تدعو الوزارة جميع المواطنين

هدرها والحفاظ على حقوق المواطنين من

وان هذا الانجاز يعد استمراراً

تلاعبات المفسدين.

للابلاغ بالطرق الرسمية عن جميع حالات الفساد حاولات الاضسرار بالمال العام والخاص ليكونو شركاء في القضاء على اخر جيوب

من جريدة الوقائع العراقية بالرقم 4477 الوفائخ الجراق

صدور العدد الجديد

صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4477)، متضمنا قانونا واحدأ خاصا بانضمام العراق الى اتفاقية الحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي، وعدد من البيانات والقرارات الحكومية الصادرة عن جهات حكومية مختلفة. واستعرضت مدير عام دائرة الوقائع العراقية السيدة شذى

عبد الملك محتويات العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية المرقم(4477) موضحة انه تضمن قانوناً خاصاً بانضمام جمهورية العراق الى اتفاقية الحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي بالرقم (87) لسنة 2017، ومجموعة من البيانات الحكومية كبيان تشكيل محكمة في منطقة الدورة بأسم (دار القضاء في الدورة) ترتبط برئاسة محكمة استئناف بغداد / الكرخ الاتّحادية رقم (180) لسنة 2017 ، وبيان أخر خاص بتشكيل محكمة في ناحية اللطيفية بأسم (دار القضاء في ناحية . اللطيفية) ترتبط برئاسة محكمة استئناف بغداد / الكرخ الاتحادية رقم (181) لسنة 2017.

واضافت السيدة المدير العام ان العدد الجديد تضمن ايضاً بياناً خاصاً بدمج دائرة الكاتب العدل في ناحية الدير مع دائرة الكاتب العدل في قضاء القرنة التابعتين لمحافظة البصرة رقم (33) لسنة 2017 وبياناً خاصاً بتصحيح صادر عن رئاسة ديوان رئاسة الجمِهورية . واشارت السيدة شذى عبد الملك الى ان العدد تضم قراراً صادراً عن لجنة تجميد اموال الارهابيين رقم (33) لسنة 2017، والنظام الداخلي للشركة العامة للبريد والتوفير رقم (1) لسنة 2018.

وزارة العدل: الإفراج عن (592) نزيل خلال شهر كانون الثاني الماضي

بينهم (162) نزيلاً مشمولون بالعفو العام

برعاية السيد وزير العدل د. حيدر الزاهلي الوحترم

وبإشراف الأمانة العامة لجلس الوزراء

وبالتزامن مع انطلاق حملة وجباية)

رة الكهرباء بالت المسلم المسلم ورشة عمل المسلم الم

أعلنت دائرة الإصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل عن موقفها الشهري الخاص بعدد المطلق سراحهم

> لشهر كانون الثاني الماضي. وقال اعلام الوزارة: ان العدد الكلى للمفرج عنهم من سجون الوزارة خلال الشهر الماضيّ بلغ (592) نزيلاً من سجون الوزارة في بغداد والمحافظات بينهم (57) من النساء و (535) من الرجال.

وأكد اعلام ألوزارة: ان دائرة الاصلاح قطعت

اشبواطاً كبيرة في مجال عمليات اطلاق السبراح مع تطبيقها نظام الارشفة الالكترونية والذي يتيح امكانية تحديد النزلاء المنتهية احكامهم القضائية ويساهم بحسم ملفاتهم وفقاً للمدة القانونية المحددة لإطلاق السراح.

يذكر ان عدد المطلق سراحهم بقرار العفو العام قد لغ (7052) نزيلاً منذ شهر تشرين الثاني من عام .31/1/2018 ولغاية .31/1/2018

وزارة العدل تعتمد البطاقة الذكية (ماستر كارد) لتوزيع رواتب موظفيها

وقالت الوزارة: ان هذا الاحراء

حاء تنفيذا لتعليمات الأمانة العامة

لمجلس الوزراء، وعلى توجيهات





رواتب موظفيها على بطاقة (ماستر كارد) عن طريق مصبرف التنمية الاستثماري

وزيس العدل د.حيدر الزاملي، مؤكدة ان موظفيها سيتمتعون بحساب مصرفى يمنحهم سهولة استلام رواتبهم من جميع المراكز بالإضافة الى تيسير عملية سحب القروض المصرفية ومناقلة الاموال والتسوق عن طريق تسديد وأوضيحت البوزارة: ان هذه

العملية اكثر امانا بالنسبة لتوزيع الرواتب وستساهم بتقليل الجهد الحسبابي للدولة، مؤكدة ان عملية التوزيع كانت بإشراف وكيل الوزارة للشؤون الادارية والمالية الاستاذ عبد الكريم فارس السعدي. يشار الى ان وزارة العدل من الوزارات الاولى التي طبقت هذا البرنامج في توزيع مرتد موظفيها ايمانا منها باعتماد الانظمة الحديثة في عملها وظيفيا

مكتب المفتش العام لوزارة العدل يقيم أول ندوة عن مخاطر الفساد في الانبار بعد تحريرها من داعش

المفتش العام في وزارة العدل في المحافظة،

خصوصا بعد تحرير الانبار من عصابات

داعش الارهابية، واكد خلال كلمته على

قام مكتب المفتش العام لوزارة العدل/ المنطقة الغربية ندوة عن مخاطر الفساد، بحضور رسمي ومن منظمات المجتمع المدنى، في اولى المبادرات التي تبناها المكتب في الانبار بعد تحرير المحافظة من عصابات داعش الارهابية.

والقى مدير مكتب المفتش العام/ المنطقة الغربية سعد مظهر كلمة نقل فيها تحيات السيد المفتش العام الاستناذ حسن حمود العكيلي الى ابناء الانبار، وتطرق خلال

أصيدرت دائرة رعاية القاصيرين مجلدا

خاصاً بانجازات الدائرة للفترة من

(31/1/2017) لغاية (31/1/2014).

وقالت مدير عام دائرة رعاية القاصرين هند عبد

جميغ، أن هذا الاصدار يتضمن انجازات الدائرة

للسنوات الثلاث الماضية، وقد تم ارشفتها

وحفظها ضمن جداول وتنويبات خاصة بكل

مديريات الدائرة العامة في بغداد والمحافظات.

الكلمة الى ان الهدف من اقامة الندوة، هو التعريف بمفهوم الفساد الاداري والمالي وأثاره السلبية على مؤسسات الدولة، باعتباره أحد أخطر الظواهر في المجتمع، ووياء يضرب صمامات الامان في الدولة لكونه صورة مصغرة من صور الارهاب.

واضباف، ان من الضروري مقاومة الفساد بجميع انواعه باستخدام عدد من الوسائل، وهنا تلعب منظمات المجتمع المدنى دورا هاما بذلك، بالإضافة الى دور الاعلام في هذه

واضيافت المدير العام، أن دائرة رعاية

القاصرين لديها مديريات تابعة لها في بغداد

والمحافظات، مبينة ان في بغداد توجد ثلاث

مديريات في الكرخ والرصافة ومدينة الصدر،

ومديرية واحدة في كل محافظة، وقد تضمن

السجل انجازات هذه الدوائر مرفقة معها

صور توضيحية للاحداث والزيارات الخاصة

دائرة رعاية القاصرين تصدر مجلداً بانجازاتها للفترة

من (1/9/2014 لغاية 31/1/2017 من

فَالنَّهُ النَّهُ النّ

دائرة رعاية القاصرين

ضرورة محاربة الفساد كلاً من موقعه، لافتا المرحلة، لأنه السلاح الفعال في مقاومة الفساد ويعتبر من الجهات الداعمة للمؤسسات الرقابية، ومنها مكاتب المفتشين العموميين. من جهته القي عضو مجلس محافظة الإندار ورئيس لجنة النزاهة في المجلس فهد مشعان جهة اخرى. الراشد كلمة بارك فيها اقامة هذه الندوة التي تعتبر الاولى من نوعها التي يقيمها مكتب

الاستاذ عباس فرحان، وتحدث عن مخاطر الفساد والتعريف به، وطرق مكافحته، مؤكدا في هذا الصدد، ان مكافحة الفساد تتمحور

الى اهمية تظافر الجهود من جميع الشرائح سواء رجال الدين وشيوخ العشائر ومنظمات المجتمع المدنى لدعم المؤسسات الرقابية من جهة، ويند ممارسات الفساد بأشكاله كافة من

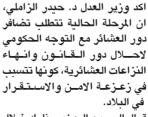
بعدها ادار الندوة عضو نقابة المحامين

في تتبع حواضنه داخل مؤسسات الدولة، وايجاد تشريعات قانونية تدعم المؤسسات الرقابية التي تعد الخط الاول في مواجهة المفسىدين. وجرى خيلال الندوة فتح باب النقاش بين الحضور من موظفي الدوائر العدلية ومنظمات المجتمع المدنى مع ادارة الندوة، وتم التأكيد في نهايتها، ان ورشا وندوات اخرى سيتم عقدها في الانبار، وذلك ضمن خطة مكتب المفتش العام لوزارة العدل

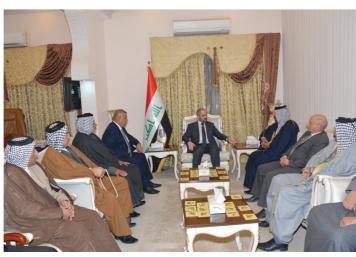


لدى استقباله وفد من شيوخ عشائر واسط

وزير العدل: الاحتكام الى القانون سيحد من تداعيات النزاعات العشائرية



قال السبيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي بمقر الـوزارة، الشبيخ بدر العجيلي والوفد المرافق، مبينا ان الحكومة تعول على الادوار الوطنية الكبيرة التى اثبتتها العشائر العراقية الاصيلة بتصديها لعصابات داعش



وزارة العدل تنوه انها وزارة سيادية وتدار بشكل مركزي ولم يتم توزيع صلاحياتها

تنوه وزارة العدل بانها لاتزال وزارة سيادية وتدار بشكل مركزي ولم يتم توزيع صلاحياتها على الادارات المحلية في المحافظات وحسب تعليمات ومقررات تطبيق قانون المحافظات واللجنة المركزية الخاصة بذلك.

جاء ذلك توضيحاً للاشتباه الذي صرح به السيد محافظ كربلاء المقدسة يوم امس حول ان للمحافظ صلاحية عزل وتغيير الموظفين التابعين لوزارة العدل والتدخل في عمل دوائرها. وبالوقت ذاته فان الوزارة تجدد تأكيدها ورغبتها بالتعاون مع الادارات المحلية والاجهزة الرقابية في كشف ومكافحة الفساد والمفسدين لتحقيق المصلحة العامة وليس لحالات ضيقة. وتكرر الوزارة ترحيبها باى شكوى اصولية تقدم لها وكذلك لمكتب المفتش العام ولجميع الاجهزة الرقابية ليتم التعامل معها بشكل واضح وشفاف لتحصيل المصلحة العامة حصراً. وكذلك تس الوزارة ان دائرة تسجيل عقاري كربلاء الاولى سيتم افتتاحها وتقديم الخدمات للمواطنين عند اكتمال التحقيقات الاصولية ومعرفة النتائج.

Justice & society شهرية تصدر عن وزارة العدل

العدد 28 آذار 2018 രൂട്രത്മി

السنة الثالثة

WWW.moj..gov.iq

العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

بينهم (221) نزيلاً مشمولون بالعفو العام

وزارة ألعدل: الإفراج عن (658) نزيل خلال شهر كانون الاول الماضي

أعلنت دائرة الإصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل عن موقفها الشهري الخاص بعدد المطلق سراحهم لشهر كانون الاول

وقال اعلام الوزارة: ان العدد الكلى للمفرج عنهم من سبجون الوزارة خلال الشهر الماضى بلغ (658) نزيلاً من سجون السوزارة فى ببغداد والمحافظات بينهم (221) مشمولون بالعفو العام، و(72) من النساء و (586) من الرجال تم الافراج عنهم بعد انتهاء فترات محكوميتهم.

قطعت اشبواطاً كبيرة في مجال عمليات اطلاق السسراح مع تطبيقها نظام الارشيفة الالكترونية والبذي يتيح امكانية تحديد النزلاء المنتهية احكامهم القضِائية ويساهم بحسم ملفاتهم وفقأ للمدة القانونية المحددة لإطلاق

يذكر ان عدد المطلق سراحهم بقرار العفو العام قد بلغ (6890) نزيلاً منذ شهر 11/2016 ولغاية 31/12/2017.

وأكد اعلام ألوزارة: ان دائرة الاصلاح المُعَالِمُ الْمُعَالِمُ اللَّهِ الْمُعَالِمُ اللَّهِ الْمُعَالِمُ الْمُعِلَّمُ الْمُعِلِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلَّمُ الْمُعِلَّمُ الْمُعِلَّمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلَّمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلَمُ الْمُعِلَّمُ الْمُعِلَّمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلَّمُ الْمُعِلَمِ الْمُعِلَّمِ الْمُعِلِمُ الْمُعِلَّمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلَّمُ الْمُعِلِمُ الْمِعِلَّمِ الْمُعِلَّمُ الْمُعِلَمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلَمُ الْمُعِلَّمُ الْمُعِلَمُ الْمُعِلَمُ الْمُعِلَمِ الْمُعِلَمُ الْمُعِمِي الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلَمُ الْمُعِلَمُ الْمُعِلَمُ الْمُعِلَمُ الْمُعِلَمُ الْمُعِلَمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلَمُ الْمُعِلَمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلْمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِمِلِمُ الْمُعِلِمِ الْمُعِلِمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلَمِ الْمُعِلِمُ الْمُعِلَمِ الْ خَالِرُهُ الْحَيْدِ الْحَيْدِ الْحَيْدِ الْحَيْدِ الْحَيْدِ الْحَيْدِ الْحَيْدِ الْحَيْدِ الْحَيْدِ الْحَيْدِ

لنشر مفاهيم الجودة وضمن خطتها السنوية

قسم ادارة الجودة ينظم ورشة عمل تعريفية لموظفي دوائر الوزارة

نظم قسم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي في وزارة العدل ورشية عمل تعريفية لموظفي دائرة التسجيل العقاري ودائرة الاصلاح العراقية ومجمع الدوائر العدلية العامة في الكرخ ، اضافة الى موظفي

وقال مدير القسم الاستاذ تحسين الجبوري: بناءا على توجيهات السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي، في نشر مفاهيم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي

وضمن الخطة السنوية التي اتبعها القسم قد تم الانتهاء من اكمال الجدول الخاص بالورشة المتعلقة بمفهوم الجودة لتبسيط الاجراءات بما يساهم في تسهيل عمل الدوائر التابعة للوزارة.

واضاف: تم خلال الورشة التركيز على رفع مستوى اداء الموظفين وصولا لتحقيق اهداف الوزارة لتقديم خدمات عدلية ذات جودة عالية ترضى طموح المواطن والجهات المستفيدة للوصول لتقديم افضل الخدمات.

تزامنا مع اليوم العالمي لحقوق الانسان

اقسام حقوق الانسان تحتفى بالنصر على داعش



نظمت اقسام حقوق الانسان فى الدائرة القانونية احتفالية بمناسبة يوم النصس (يوم القضاء على داعش الارهابي) والذي تزامن مع اليوم العالمي لحقوق الانسان صباح يوم الاثنين الموافق 11 / 12 / 2017 في مقر وزارة العدل . وحيا السيد المدير العام للدائرة القانونية انتصارات القوات الامنية على عصابات داعش

الارهابية وتحريرها للاراضي العراقية من دنس تلك العصابات المجرمة، مشيدا بجهود وزارة العدل في بناء منظومة حكومية منية بحقوق الانسان لانجاز الملفات المعنية بمسؤولية الدولة العراقية في مجال حقوق الانسيان شيارك في الاحتفالية السبيد معاون المديس العام والسادة مدراء الاقسام وموظفو اقسام حقوق الانسان.

وزارة العدل؛ تعلن عن افتتاح دوائر للكاتب العدول في محافظتي صلاح الدين وديالي

لتخفيف العبء عن كاهل المواطنين

اعلنت وزارة العدل عن اعادة افتتاح دائرة كاتب عدل يثرب في محافظة صلاح الدين ضمن الخطة الإستراتيجية التي اتبعتها الوزارة لإعادة العمل في المناطق المحررة

من عصابات داعش الارهابية. وقال مدير عام دائرة الكتاب العدول حسين الطائي: ان هذا الافتتاح تم برعاية وزيس العدل د.حيدر الزاملي، لتخفيف العبء عن كاهل المواطنين، وحضره وكيل

الوزارة للشؤون الادارية والمالية الاستاذ عبد الكريم فارس السبعدي، وعدداً من الشخصيات الرسمية والجماهيرية في المحافظة. واضاف المدير العام: تم افتتاح دائرتى كاتب عدل جديدة الشط والوجيهة في محافظة ديالي لتوسيع الخدمات العدلية المقدمة للمواطنين وبغية تخفيف الزخم على الدوائر الرئيسية في مركز المحافظة وتيسير انجاز معاملات المواطنين.



مفتش العدل: صدور ثلاثة احكام

بالحبس الشديد لمديرة التسجيل

العقاري السابقة في كربلاء

تضمن قراراً لتجميد اموال الارهابيين

صدور العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية



صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالعدد (4479)وتضمن قرار تجميد اموال الإرهابيين بالرقم (1) لسنة 2018، وعدد من المراسيم الجمهورية اضافة الى تعليمات تنفيذ الإعمال باسلوب امانة رقم (1) لسنة 2018، وبيان تأسيس الشركة العامة لخدمات الملاحة

وقالت مدير عام دائرة الوقائع العراقية السيدة شذى عبد الملك أن العدد الحديد تضمن قراراً لتجميد أموال الأرهابيين بالرقم (1) لسنة 2018 ، كما تضمن مجموعة من المراسيم الجمهورية الخاصة لاحالة عدداً من السفراء الى التقاعد .

واضافت السيدة المدير العام ان العدد الجديد تضمن ايضا تعليمات تنفيذ الاعمال باسلوب التنفيذ امانة رقم (1) لسنة 2018 ويباناً خاصاً بتأسيس الشركة العامة لخدمات الملاحة

بهدف منح الموظفين الخبرة اللازمة في اعداد الكتب والمخاطبات الرسمية

دائرة التخطيط العدلي تنظم دورات تدريبية بمجال (السلامة اللغوية)



سلامة اللغة العربية بكتابها لمرقم بـ(ش ل /أ/ 19/ 13/024243) والمؤرخ في 6/9/2016 على اقامة دورات تعنى باللغة العربية ومقررات مجلس العدل على اعتماد اجتياز الموظف لهذه الحدورات اساسا للترفيع الوظيفي، ومن مبدأ النهوض بمستوى الادآء الوظيفي لموظفى دوائرنا واجهزتنا العدلية بمختلف الاختصاصات

وزارة العدل: صدور احكام متفرقة بالسجن لمدة (26) سنة بحق موظفة زورت سندات عقارية

أصحرت محكمة الجنح المختصة بقضيانا النزاهة وغسيتل الأمنوال والحريمة الاقتصادية محموعة احكام على موظفة في التسجيل العقاري بالسجن لمدد متفرقة يصل مجموعها الى (26) سىنة، وهيى من ضمن مجموعة احكام لا تزال المحاكم تنظر بها، لتسبب تلك الموظفة بصرف مبالغ قروض مصرفية بقيمة اجمالية تبلغ تسعة وستون مليار وثلاثمائة وواحد وخمسون

نظم قسم التدريب التابع لدائرة التخطيط

فى وزارة العدل، دورات تدريبية

خاصنة بمجال (السيلامة اللغوية في اعداد الكتب والمخاطبات الرسمية

الاولى)، لمدة خمسة ايام للفترة من -8

22/2/2018 على قاعة التدريب في مجمع الدوائر العدلية العامة في الكرخ.

وقال القسم، ان هذه الدورة جاءت

تنفيذا لتوجيهات الامانة العامة لمجلس

الوزراء/ اللجنة الدائمة للحفاظ على

مليون دينار. وقال المفتش العام لوزارة العدل حسن حمود العكيلي، ان المدانة (و.ك.ي) التى كانت تعمل معاونة مدير التسجيل العقاري في المدائن قامت بعمليات تزوير واستعمال في العام 2015 على مجموعة

من سندات ملكية عقارات استخدمت كضمانات عقارية صرفت على أساسها قروض مصرفية بقيمة سبعة وعشرون مليار وخمسمائة مليون دينار، فأصدرت المحكمة على ضوئها قرارات بالسجن تصل الى (26) سنة.

وأضاف العكيلي، ان فريقا مشتركا من مكتب المفتش العام وهيأة النزاهة قاموا بأعمال التدقيق والتحقيق يقضية اصدار سنندات عقارية منزورة ضمن اعمال مديرية التسجيل العقاري في المدائن، وقد توصل الفريق الى مقصرية المدانة، وقد حظيت توصيات محضر القضية بمصادقة وزيس العدل واحيلت الى القضاء الذي أصدر مجموعة من الاحكام

ان اصدرت المحكمة خلال العام الماضي مجموعة من قرارات الحيس والسجن للمدانة ذاتها عن قضايا تزوير مشابهة، لتضاف مدة الحكم تلك الى الاحكام السيابقة، والسبب الرئيس لعمليات التزوير في هذه القضية وما سبقها، هي الإجراءات التي تتبعها دوائر التسجيل

و بين أن تلك الإحكام تنفذ بالتتابع، أذ سبق

العقاري. واكد العكيلي، انه لا حل لوقف عمليات التزوير، إلا باللجوء الى التقنيات الحديثة، اذ لا يزال مكتب المفتش العام مستمرا بمطالبته بضرورة التحوّل التقنى والالكتروني، من خلال مكننة الإجراءات والتخلص من المعاملات الورقية التي يسهل تزويرها والتلاعب بها، والتي اعدت

الوزارة خطة التحول البها منذ مدة ولكن الضائقة المالية حالت دون تنفيذها في

وكانت المدانة (و .ك.ي) قد قامت خلال عام 2015 بعمليات تزوير طالت ممتلكات المواطنين والدولة من خلال تزوير ملكية العقارات ومساحتها وجنسها، وارسال سندات مداينة عقارية بمعلومات مزورة الى المصارف، وتأييد صحة صدور السندات المزورة لغرض استخدامها من قبل مستفيدين من عمليات التزوير كضمانات عقارية لقروض من مصرف الرشيد بمبالغ ضخمة، وصل مجموعها الى تسعة وستتون مليار وثلاثمائة وواحد وخمسون ملاون



وغسيل الأموال والجريمة الاقتصادية ثلاثة احكاه غيابية بالحبس الشديد على مديرة التسجيل العقاري السابقة في كربلاء. وقال المفتش العام لوزارة العدل حسن حمود العكيلى،

ان المدانة (ح.م.ج) التي كانت تعمل مديرة التسجيل العقاري في كربلاء، قامت في العام 2005 بمحاولة إضافة قيد مزور على ثلاثة عقارات في كريلاء من خلال مخاطبات مع مديرية التسجيل العقارى العامة لطلب صور من احد السجلات. مبينا انه تم التحقيق معها على هذا الأساس والتثبت من وجود السجل الأصلى، وليس كما ادّعت بفقدانه بعد احداث 2003 والتي حاولت من خلاله إضافة قيد مزور على تلك العقارات. واكد العكيلي ان الفعل المنسوب للمتهمة الهارية يشكل ثلاث جرائم تنطيق عليها احكام المادة (341) من قانون العقوبات، فأصدرت المحكمة ثلاثة احكام غيابية بالحبس الشديد لمدة عام لكل منها، على ان تنفذ بالتعاقب استنادا الى احكام المادة 1413 من قانون العقوبات. ويشار الى ان محكمة الجنح المختصة بقضايا النزاهة وغسيل الأموال والجريمة الاقتصادية سبق ان أصدرت عدة احكام على المتهمة الهاربة، لقضايا تتعلق بمحاولة إضافة قيود مزورة على عدد من العقارات التي تقع ضمن نطاق مسؤوليتها كمديرة للتسجيل العقاري في كربلاء.

بسم الله الرحمن الرحيم (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)



الى جميع الدوائر العدلية ..

• بهدف الارتقاء باداء وزارة العدل وتقديم افضل الخدمات للمو اطنين الكرام وللحفاظ على حقوقهم ادعوا لتضافر الجهود والتعاون الجاد في اداء مهامكم والالتزام بتطبيق التوجيهات الصادرة من قبلنا وفق ما ياتي:

١-محاربة الفساد والمفسدين أينما وجدوا في الدوائر العدلية. ٢- الاسراع بانجاز معاملات وعدم تأخيرها واحترام السقوف الزمنية المحددة لهذا الغرض

٣- تهيئة مكان لائق ومناسب لاستقبال المواطنين وتجهيزه يو سائل الراحة

٤-منع دخول السلاح الى دوائر هذه الوزارة ومديرتها كافة بغض النظر عن الجهة الحائزة لذلك السلاح ٥-التاكيد على وضع المواظفين باجات تعريفية اثناء الدوام ٦- الالتزام باوقات الدوام الرسمي وعدم الخروج الا باذن

در حته الو ظيفية . Λ على المدراء العامين ورؤساء المديريات الفرعية في هذه Λ الوزارة بتطبيق التوجيهات وبعكسه سوف يتحمل المخال التبعات القانونية المترتبه على ذلك وفقاً لاحكام قانون انضباط موظفى الدولة والقطاع العام المرقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل

٧-وزير العدل لن يتوانى عن محاسبة كل من يثبت ادانته

بقضايا الفساد الاداري والمالي (الابتزاز والرشوة) مهما كانت

• بهدف التواصل مع موظفي الوزارة والاطلاع على ابرز المشاكل والمعوقات التي تواجههم في العمل واستحقاقاتهم الوظيفية نوجه جميع الموظفين بتقديم شكاواهم عبر صناديق شكاوى الموظفين الموزعة في اروقة الوزارة وسيتم الاطلاع عليها شخصياً من قبلنا .

> وزير العدل د.حيدر الزاملي

مصور فوتغراف امجد الحكيم

مصور فوتغراف فراس المهداوي

WWW.moj..gov.iq

مصور فوتغراف مصطفى وليد

قسم شؤون المواطنين

المسؤول المباشر للموظف

محسرر ثائر الجبوري

غزوان الظالمي 07810622836 — 07702919261

محسرر

محسرر احمد عبد الكريم

الطباعة والاخراج الفني شركة الانس للطباعة والنشر

العدل والجتمع / WWW. faecbook

citizens mog@yahoo.com توزع مجانآ shakawe@moj.gov.iq